

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون



الجلسة العامة ٢٤

الاثنين، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل (ماليزيا)

للجمعية العامة إسهاما لا يمكن إنكاره في التقدم
المتواصل للأمم المتحدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقدير
وفد بلدي للبصيرة الثاقبة والتصميم وروح المبادرة،
التي تميز بها عمل الأمين العام، السيد بطرس بطرس
غالي في سعيه لتحقيق أهداف منظمتنا النبيلة. ومن
دواعي سروري أن أكرر الاعراب هنا عن تأييد بلدي
لإعادة انتخابه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم الأول
هو وزير الخارجية والمجتمعات في الرأس الأخضر،
سعادة السيد أميلكار سبنسر لوبيز، وأعطيه الكلمة.

إن الرأس الأخضر، بكونها بلدا ناميا صغيرا يتأثر
بصورة خاصة بالجفاف والتصحر، ولا يملك أي وسائل
للدفاع، لها كل الحق في أن تعقد جل آمالها على نجاح
الأمم المتحدة، وبالذات فيما يتعلق بالوفاء بمبادئ
وأهداف ميثاقها، كتعزيز السلم والأمن، والنهوض
بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحماية البيئة
والدفاع عنها، وكذلك حقوق الإنسان والقانون الدولي.

السيد لوبيز (الرأس الأخضر) (الكلمة بالبرتغالية):
الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد: من
دواعي سروري العظيم سيدي الرئيس، أن أتوجه إليكم
بتهانتي على انتخابكم لتوجيه أعمال الجمعية العامة
في هذه الدورة. وأتقدم في الوقت ذاته بالتهاني للبلد
الذي تمثلونه بكل التميز. إن صفاتكم البارزة لهي خير
ضمان برئاسة مقتدرة ستسهم بالتأكيد في تنويع
أعمالنا بالنجاح.

ولكن البلدان الصغيرة ليست البلدان الوحيدة التي
تتطلع بأمل إلى الأمم المتحدة. ففي عالم اليوم الذي
يتزايد فيه الترابط وتمتد فيه ظاهرة العولمة إلى عدد
متنام من قطاعات الأنشطة البشرية، يصبح وجود

أود أيضا أن أعرب عن تقديري الخاص للقيادة
المستنيرة والملتزمة التي أبدأها سلفكم، السيد فريتاس
دو أمارال، الذي أسهم خلال الدورة التاريخية الخمسين

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التوصيات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التوصيات بعد
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

لكن من الضروري أن نضع في الاعتبار أن تلك الظواهر - بسبب أصلها وأثرها - لا يمكن مكافحتها بشكل كاف إلا إذا كان هناك التزام قوي ثابت من جانب جميع الدول بتحسين التعاون الدولي واستخدام الموارد على نحو أفضل في إطار الأمم المتحدة.

والرأس الأخضر، بحكم قربها من الصحراء، تتأثر بشكل خاص بالمشاكل البيئية إذ تواجه، شأنها شأن بلدان الساحل الأخرى - تدهورا بيئيا مستمرا، يهدد بقاء سكانها نفسه.

ولذلك، من الطبيعي بالنسبة لنا أن نرحب بسرور باعتماد ونفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا؛ وعلى وجه الخصوص المرفق الخاص بتنفيذها الإقليمي لأفريقيا. إن الاهتمام الخاص المولى لأفريقيا له ما يبرره بوضوح. فهذه القارة، دون أدنى شك، أكثر القارات تأثرا بالجفاف وأكثرها تعرضا لتهديد زحف التصحر. كما أن التوازن البيئي للقارة الأفريقية التي تشغل ربع مساحة الكوكب، حاسم لتحقيق الاستقرار للبيئة بشكل عام.

ولهذا الغرض، فإن الجهود التي يلزم بذلها، لمنع امتداد الصحراء يجب أن يشارك فيها المجتمع الدولي كله.

والرأس الأخضر ملتزمة بالتالي، مع البلدان الأخرى، بإنشاء آلية دولية لغرض تسهيل تنفيذ وتمويل مشاريع وبرامج الاتفاقية المشار إليها. ونحن نبرز العمل الجدير بالثناء - على المستوى دون الإقليمي - الذي تؤديه اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في الساحل، في سبيل تنسيق الجهود لمكافحة الجفاف والتصحر.

وأود أيضا أن أبرز الجهود الكبيرة المبذولة في هذا المجال على المستوى الوطني في الرأس الأخضر. إن برنامج إعادة تشجير الغابات الذي بدأ في السنوات الأولى لاستقلال بلدي لا يزال ساريا بنفس الهمة بعد عشرين عاما، والنتائج المحققة مشجعة. ومنذ بدأ المشروع زادت المساحة المغطاة من ٦٤١٣ فدان إلى ما يقرب من ٢٧٥ ١٨١ فدان. ولا بد لي أيضا أن أبرز

منظمتنا وعملها، بشكل متزايد، أمرا لا غنى عنه لجميع أمم العالم.

والواقع أن الحكومات أصبحت أكثر وعيا بالحاجة إلى المحافل الدولية التي يمكنها فيها، من خلال التراضي، أن تتوصل إلى توافق في الآراء، وتقرر السياسات والاستراتيجيات والإجراءات العالمية التي تحقق نمو متزايد مصالح الكوكب بأسره.

إلا أنه لا توجد مؤسسة غير الأمم المتحدة لها نفس الرسالة أو القدرة على الاستجابة لتلك الاحتياجات حيث أنها تعهد إلى حد بعيد مصممة المسرح الدولي الذي يمثل فيه جميعا أدوارنا اليوم.

وتحت رعاية الأمم المتحدة، تحققت نتائج كثيرة في مجال البحث عن حلول للمشاكل التي حاقت بالبشرية. وتم إحراز تقدم رائع أتاح للبشر أن ينطلقوا بخطوات عملاقة في ميدان العلم والتكنولوجيا. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات ضخمة لا بد من التغلب عليها، حتى يكتب النصر في كل مكان على وجه البسيطة للمثل العليا التي توخاها مؤسسو الأمم المتحدة.

في الحقيقة، السلام بالنسبة لشعوب عديدة لا يزال مجرد حلم، والوعود بتوزيع العائدات المحققة من انتهاء الحرب الباردة أصبحت وهما. وسوء التغذية، والمرض، والأمية، وهي الشريكات الأبديات الثلاث للتخلف الاقتصادي، لا تزال تمسك بخناق الأمم، وتمنعها من تنمية إمكاناتها الكاملة بما يعود بالنفع على سكانها. وبالمثل، في العديد من البلدان، تنتهك حقوق الإنسان انتهاكا صارخا، وتهتمش المرأة، ويسقط الأطفال ضحايا لسوء المعاملة والاستغلال. وفي بلدان أخرى تتعرض مجموعات عرقية للاضطهاد و"التطهير" المنتظم.

وفي الوقت نفسه فإن بواغث التوتر، مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، واكتساب الجريمة المنظمة طابعا دوليا، والزيادة السريعة في الإرهاب، أصبحت تكتسب أبعادا عامة.

وبالتالي، يقع عبء ثقل على البلدان النامية - عبء التعافي من آثار التأخيرات الناجمة عن نظام اقتصادي لم يكن في صالحها ولا يزال في غير صالحها.

وهذا العبء تشتد وطأته بالنظر إلى الاتجاه المستمر بلا هوادة نحو تخفيض التدفقات المالية لأقل البلدان نمواً، سواء من حيث المساعدة الانمائية الرسمية أو الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي هذا الشأن، فإن "خطة للتنمية"، التي ترمي إلى دعم تلك البلدان في جهودها من أجل الانتعاش، ينبغي أن تتضمن مطالبات عاجلة فيما يتعلق بالتعاون الدولي من أجل التنمية. كما ينبغي - في الوقت نفسه - أن تؤكد مجدداً أن الحق في التنمية شاغل رئيسي من شواغل المجتمع الدولي. ولا يمكن النظر إلى "خطة للتنمية" على أنها مجرد إعلان مبادئ، وإنما ينبغي أن تؤخذ على أنها ميثاق حقيقي لأهداف اجتماعية واقتصادية تقوم الأمم المتحدة بدور رئيسي في النهوض بها ووضعها موضع التنفيذ.

وحتى نعد الأمم المتحدة للتحديات التي تواجه البشرية ونحن نقرب من نهاية القرن، نبدي التزامنا بتحسين المنظمة بوضع وتنفيذ إصلاحات تهدف إلى النهوض بها ودعمها حتى تصبح أفضل قدرة على الوفاء بأهداف ميثاقها. لقد أجريت مفاوضات طويلة معقدة بشأن إصلاح وإعادة هيكلة منظومة الأمم المتحدة. وهذه العملية، تتميز بكثافتها وثرائها، وترمي إلى مواءمة مؤسسات منظمتنا مع التحديات الجديدة التي تواجه البشرية ونحن نقرب من نهاية القرن.

إلا أننا نقرب من الوقت الذي سيتحتم فيه اتخاذ قرارات ذات أهمية قصوى لمستقبل الأمم المتحدة. وسيلزم لهذه القرارات أن تتجاوب - مع تحقيق التوازن اللازم - مع شواغل البلدان الكبيرة والبلدان الصغيرة. ولن يكون مقبولا بالتأكيد أن تنتهي الإصلاحات إلى الإبقاء على الاختلافات القائمة بالفعل اليوم. ونحن نؤيد الفكرة القائلة بأن الإصلاحات ينبغي أن تعكس التغيرات العميقة التي وقعت في الخمسين عاماً التي انقضت منذ إنشاء الأمم المتحدة. ويجب أن يكون هناك تمثيل منصف لجميع مناطق العالم في هيئات صنع

الدعم الكبير الذي يقدمه الشركاء الإنمائيون للرأس الأخضر، والذي بدونه لم يكن ممكناً الإبقاء على برنامج إعادة تشجير الغابات بخطاه الراهنة المرضية للجميع.

وبالرغم من نجاح هذا المشروع والجهود المبذولة، لا يزال بلدي متأثراً بآثار الجفاف المدمرة. والحقيقة أنه بسبب عدم هطول الأمطار في تموز/يوليه وعدم كفايتها في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر الماضيين، تواجه الرأس الأخضر عاماً فاشلاً المحصول، الأمر الذي يثير مرة أخرى، الإحساس بالقلق والضائقة بين الزراع في الرأس الأخضر.

ولذلك، ستضطر حكومة بلدي - مرة أخرى - إلى بذل جهد غير متوقع لمعالجة نتائج تلك الحالة التي سيكون لها - بطبيعية الحال - أثر سلبي على عملية التنمية.

ولذلك، نحث المجتمع الدولي على التضامن مع الرأس الأخضر، حكومة وشعباً، لمساعدة بلدنا على التغلب على أزمة الزراعة الراهنة وضمان العمالة في المناطق الريفية.

إن العالم يشهد الهوة المتسعة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية. والعولمة الاقتصادية وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يبرزان الاختلافات القائمة. وسياسات الهجرة التقييدية المصاحبة لتفشي نغرات العنصرية وكراهية الأجانب تتزايد يوماً بعد يوم، الأمر الذي يزعجنا.

وفي الوقت نفسه، تواجه البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص أقل البلدان نمواً، نتائج النمو السكاني المتصاعد الذي له تأثير مباشر على البطالة.

وتحقيق عمالة كاملة ينبغي أن تكون له أولوية قصوى في السياسات الاجتماعية والاقتصادية الرامية إلى تحقيق التنمية، حتى تتوافر للجميع - رجالاً ونساءً - الفرصة لضمان أسباب الكفاف. وللأسف لا يزال المجتمع الدولي متباطئاً في تحمل مسؤولياته في هذا الأمر.

إن مجموعة من العناصر التاريخية والسياسية والاقتصادية والمناخية، من بين عوامل أخرى، قد جعلت أفريقيا أقل قارات العالم تقدماً في العقود الثلاثة الماضية. والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لا تزال سلبية وكذلك الحال أيضاً بالنسبة لتوقعات أفريقيا في المستقبل. فحوالي ٥٠ في المائة من سكان قارتنا يعيشون في فقر مدقع، ومن المؤكد أن هذه النسبة ستزيد ما لم يتم التوصل إلى حلول سريعة وفعالة لحسم هذه الأزمة. وفي الوقت نفسه، وكسبب ونتيجة معا لهذه الحالة المزعجة، نشهد سلسلة من الصراعات الدموية التي راحت تزيد من الفقر والمرض وتؤدي إلى المزيد من تدهور البيئة بل تدميرها.

وهكذا تبدد في ساحات القتال موارد وقدرات هامة كثيرة تعتبر لازمة لتحديد وحسم المشاكل المعقدة التي نواجهها في سبيل التنمية، بل تفقد هذه الموارد والقدرات إلى الأبد في كثير جداً من الأحيان.

والبلدان المنخرطة على نحو مباشر في هذه النزاعات ليست هي وحدها التي تعاني من نتائجها. فالتوترات التي يسببها وجود المجموعات المسلحة عبر حدود الدول الأخرى، ومأساة اللاجئين والمشردين الذين يلتمسون الملجأ في البلدان المجاورة، وتدمير البيئة، وانتشار الأمراض، وانحطاط القيم الأخلاقية، وأهوال المعاناة والسلوك المجرم من كل القيم الإنسانية - كل هذه أوضاع لا تنحصر داخل الحدود الإقليمية للدول التي تجري فيها النزاعات.

ولذلك فإننا نشعر بالأسف الشديد لرؤية نزاعات مسلحة لا نهاية لها في قارتنا على الرغم من الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والمجتمعات الدولية لوضع حد لها. وحتى عندما يبدو أن الأطراف المعنية توصلت إلى اتفاق لاحتلال السلم تظهر في الأفق نكسات لا مبرر لها فتعرض للخطر العملية بأكملها.

على سبيل المثال لا يزال النزاع مستمرا في أنغولا، وهي بلد لا تربطها بالرأس الأخضر أواصر تاريخية وثقافية عميقة فحسب بل أواصر تضامن أيضاً. نحن نؤيد الجهود التي تبذلها حكومة أنغولا

القرار بالأمم المتحدة، وبخاصة في مجلس الأمن. وفي هذا الشأن، ندرك ضرورة تمثيل أفريقيا التمثيل المناسب، أي أن تصبح بلدان أفريقية أعضاء دائمة العضوية في مجلس الأمن.

لقد شهدنا جميعا النجاحات، وإن كانت غير مطلقة، التي حققتها المحادثات الصعبة بشأن نزع السلاح النووي، وعلى وجه الخصوص، التمدد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واعتماد الجمعية العامة مؤخراً لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي شرفني وسرني التوقيع عليها باسم بلدي يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. ونحن نعتقد أن هاتين الوثيقتين توفران فرصة تاريخية ودفعة قوية لتهيئة الظروف التي تتيح لنا أن نتطلع بأمل إلى إمكانية الوصول - يوماً ما - إلى عالم خال من جميع الأسلحة النووية ومتحرر من كابوس استعمالها. وينبغي من الآن فصاعداً أن تستحوذ عملية نزع السلاح النووي على المزيد من الاهتمام والمتابعة.

إن التوقيع في القاهرة، يوم ١١ نيسان/أبريل على معاهدة بيليندا، التي تعد اختتاماً لجهود مشتركة بذلتها منظمة الوحدة الأفريقية والولايات المتحدة كان بمثابة تعهد رسمي من حكومات وشعوب أفريقيا بتحمل نصيبها في مهمة تخلص القارة والكوكب من الأسلحة النووية، تماماً كما فعلت حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي عام ١٩٦٧ وحكومات جنوب المحيط الهادئ عام ١٩٨٥.

والرأس الأخضر التي أيدت باستمرار جميع الجهود الرامية إلى حظر أسلحة الدمار الشامل، لا يسعها إلا أن تهنيئ نفسها على توطيد الاستقرار والأمن الدوليين.

ولذلك ثارت توقعات فيما يخص الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح التي تنتوي الجمعية العامة عقدها. ونحن نلاحظ أن مهمتها ستحدد خلال هذه الدورة. ونأمل أن تصبح الدورة الاستثنائية معلماً في طريق تهيئة مناخ فرج وثقة يساعدنا على تحقيق هدف القضاء على أسلحة الدمار الشامل وخفض الأسلحة التقليدية.

وفي ضوء أبعاد ونطاق مشكلة التنمية في أفريقيا والمسائل المتصلة بالأمن، نحن نؤيد الرأي القائل بأن أفريقيا تعتبر حاليا التحدي الأساسي الذي تواجهه الأمم المتحدة. فالتنمية والأمن والسلم شواغل رئيسية في أذهان قادة القارة وجميع المهتمين الآخرين بمستقبل القارة. والأهداف مترابطة ولا يمكن أن تتحقق على نحو منفصل.

وفي مواجهة شتى العناصر الحائلة دون تحقيق هذه الأهداف، لا شك أن التخفيف من حدة الفقر هو أول هدف يتعين تحقيقه عن طريق استراتيجية للتنمية المستدامة. ودون ذلك، لن تتحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. فوجود الفقر تهديد مستمر ليس فقط للتنمية الاقتصادية، ولكن أيضا للاستقرار السياسي والاجتماعي للدول ولصون البيئة.

ثمة حقيقة أخرى يتعين علينا أن نأخذها بعين الاعتبار وهي أن الحلول الخاصة بمشاكل التنمية في أفريقيا ينبغي أن توضع وتدار في قارتنا الأمر الذي يضع على كاهل قارة أفريقيا مسؤولية تنمية بلدانها. وفي هذا الصدد، تلتزم أفريقيا حاليا، التزاما عميقا بالسعي لإيجاد حلول داخلية ودائمة لمشاكلها، ولا يعني هذا بحال من الأحوال رفض الموارد والإسهامات التكنولوجية والمالية، التي نرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل توفيرها حتى يمكن التغلب على المشاكل الرئيسية التي لا تزال تواجهها حتى الآن.

تدرك البلدان الأفريقية إدراكا كاملا أنه يتعين عليها أن تحدد مصيرها بأيديها، وما فتئت تحاول تنفيذ تدابير تؤكد جدتها في هذا الصدد، ومن ثم فهي تستحق بجدارة أن تتلقى الدعم حتى تحقق النتائج المرجوة.

وتتطلع بلدان أفريقيا عديدة بالإصلاحات المؤسسية الهادفة إلى فتح أسواقها وتخفيض دور الدولة من الاقتصاد وتعزيز القطاع الخاص لتكون له المصداقية اللازمة ولتتمكن من توليد العمالة. هذه الإصلاحات، بالإضافة إلى الديمقراطية وتطوير المجتمع المدني، ستؤدي إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي

والمجتمع الدولي لتنفيذ جميع المهام التي تستهدف تحقيق سلم دائم واستقرار اجتماعي، وتمكن المؤسسات من أداء عملها على المستوى الوطني بطريقة طبيعية. وبدون ذلك لن يتمكن الشعب الأنغولي من التمتع بالهدوء الذي يستحقه أو من الاستفادة من الثروات التي توفرها الامكانيات الضخمة الكامنة في البلاد.

إن القيام بعمل مشترك لوضع حد لكابوس الحرب في مناطق مختلفة من القارة الأفريقية، أصبح أكثر إلحاحا.

وكان إنشاء آلية فض المنازعات وإدارتها والوقاية منها في منظمة الوحدة الأفريقية، قرارا بعيد النظر يعطي قارتنا قدرة ذاتية لحسم حالات العنف والتوتر.

ومع ذلك من المهم أن نؤكد، تمشيا مع المبادئ التي تشكل حجر الأساس في تشكيل تلك الآلية، أن هدفها الرئيسي هو توقع المنازعات قبل ظهورها ومنع حدوثها. إن المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن في العالم، تقع على عاتق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولو أنه قد توجد في بعض الحالات دواع لاشتراك منظمة الوحدة الأفريقية في بعثات معينة لصون السلم والمراقبة.

بيد أن مواجهة الأسباب الكامنة وراء النزاعات لا تزال القضية الأكثر أهمية. وتكمن هذه الأسباب بصفة أساسية في ظروف التخلف التي لا تزال قائمة في معظم بلداننا. هذه الظروف تعتبر تربة خصبة تنمو فيها بذور العنف والتعصب وجذور النزاعات المسلحة. وهذا بدوره يعرقل إنشاء الهياكل اللازمة للمشاركة الديمقراطية بما لها من فوائد في مجال حقوق الإنسان. ومن ثم فإن النهوض بالتنمية الدائمة والاستثمار في الموارد البشرية وضمان نجاح وانتشار العمليات التي تجري حاليا لاضفاء الطابع الديمقراطي تعتبر العناصر الأساسية لتحقيق السلم في أفريقيا. ومن الضروري أن تحظى هذه العمليات بالتأييد اللازم حتى يمكن النهوض بأحوال معيشة السكان وتحسينها، والوقوف في وجه أية انقلابات تستخدم القوة أو أية تهديدات أخرى. ويجب اللجوء إلى الحوار وتعزيزه لحل حالات الصراع المدني والنزاع المسلح.

التزامه بوضع تدابير تستهدف إعطاء زخم جديد لتنفيذ هذا البرنامج وبصفة خاصة فيما يتعلق بالدين الخارجي وتنوع الاقتصادات الأفريقية وتوفير فرص أكبر للوصول إلى الأسواق ونقل التكنولوجيا. وتأمل أفريقيا أملاً خالصاً في سرعة تنفيذ هذا التعهد الذي قطعه شركاؤها على أنفسهم بملء إرادتهم.

وعلى الرغم من أن الحالة الراهنة من شأنها أن تثير أشد مشاعر القلق، فإن من الممكن أن نرى دلائل مشجعة تُشير إلى حدوث تطورات إيجابية في الحالة في القارة الأفريقية من حيث النمو الاقتصادي وتدعيم الديمقراطية. بل إن هناك ما هو أكثر من مجرد دلائل؛ فثمة أمثلة للنجاح الواضح بدأت تشاهد بالفعل في أفريقيا في السنوات الأخيرة مبيّنة أن القارة لا تتجه نحو الفوضى والدمار وحدهما. ومن الضروري أن نتوصل إلى سياسات مناسبة للاستفادة من هذه البوادر الإيجابية، سياسات علينا أن نتحلى بالشجاعة الكافية لتنفيذها. ونحن واثقون أن هذه الإجراءات ستؤتي ثمارها.

وبالرغم من أن الدلائل إيجابية، فإنها لا تنم حتى الآن عن اتجاه لا يمكن عكسه. فعبء التبعية الناجم عن السياسات الماضية مازال أثقل على أفريقيا من أن تعكس الوضع بوسائلها الذاتية. واليوم فإن المجتمع الدولي والوكالات المتخصصة والدول الصناعية الصديقة لأفريقيا مدعومة، أكثر من أي وقت مضى، لتعزيز المساعدة المالية والتقنية للقارة حتى يمكنها القضاء على التخلف قضاء مبرماً.

وفي هذا الصدد، نود أن نهني بلدانا معينة على استعدادها للإبقاء على مستويات تعاونها مع أفريقيا، ويسعد الرأس الأخضر أيضاً أن تنوه بجهود وسخاء بعض الشركاء، بما في ذلك بعض الشركاء من الجنوب، من أجل تنمية بلدنا.

ولا تتوقع الرأس الأخضر أن تكون مجرد مستفيدة من إجراءات ومبادرات الأمم المتحدة، فبلدي بالرغم من محدودية وهشاشة اقتصاده، يود الإسهام في البحث عن حلول للمشاكل التي تتطلب اهتمامنا وأن يشارك في الأعمال التي تستلزم حضورنا.

والاقتصادي فتشدد بالتالي الموارد الداخلية وتشجع الاستثمار الأجنبي.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن نركز على أهمية المبادرات التي ترمي إلى تعزيز الاستثمارات الخاصة الأجنبية وزيادتها، فهي مصدر للعمالة ولتوليد القيمة المضافة مما يعد أمراً لا غناء عنه لتحقيق النمو الدائم والمستقر للاقتصادات الأفريقية.

وثمة مبادرة هامة أخرى تضطلع بها أفريقيا، هي الجماعة الاقتصادية الأفريقية، التي حصلت على زخم حاسم في أيار/مايو ١٩٩٤ عندما بدأ تنفيذ معاهدة أبوجا. وكخطوة أولى في سبيل تنفيذ المعاهدة، تعمد البلدان الأفريقية إلى تعزيز التكامل الإقليمي لاقتصاداتها عن طريق جماعات اقتصادية إقليمية.

وفي العام الماضي اعتمدت منظمة الوحدة الأفريقية خطة عمل القاهرة لإعطاء زخم جديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. إن أهداف هذه الخطة وهي الإدارة المسؤولة والأمن الغذائي وتنمية الموارد البشرية والاستخدام السليم والفعال للموارد الطبيعية والتعاون والاندماج الإقليمي الاقتصادي، أهداف طموحة ولكنها ممكنة. فهي تعتمد على الإرادة السياسية للحكومات وقدرتها على تنسيق استخدام الوسائل الداخلية والدعم الخارجي لتحقيق هذه الأهداف. وفي هذا الصدد ينبغي التنويه بالمبادئ التي تتضمنها القرارات الهامة المعتمدة أو الجاري إعدادها من قبل الأمم المتحدة بصدد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، و "خطة للتنمية".

وتذكرنا خطة عمل القاهرة أيضاً بالحاجة إلى اعتماد تدابير للحد من الأثر السلبي لاتفاقات جولة أوروغواي على التنمية في أفريقيا بشكل عام وفي أقل البلدان نمواً على نحو خاص، وهي تحث الدول الدائرة على أن تبدي استعدادها للمساعدة في إيجاد الوسائل الكفيلة بتخفيض عبء الدين، وخاصة فيما يتعلق بالمعدلات الحالية لخدمة الدين.

كان استعراض منتصف المدة الأخيرة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد فرصة يجدد فيها المجتمع الدولي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو وزير الدولة للشؤون الخارجية والسياسية في سان مارينو، سعادة السيد غابرييل غاتي.

السيد غاتي (سان مارينو) (تكلم بالإيطالية والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): بالنيابة عن جمهورية سان مارينو ووفد بلادي، أود بادئ ذي بدء، أن أهنئكم يا سيدي على انتخابكم بالإجماع كرئيس للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. وهذا الانتخاب بمثابة اعتراف بكفاءةكم ومواهبكم كدبلوماسيين، وهو بالتالي ضمان لنجاح أنشطتنا.

واسمحوا لي أيضا، أن أشكر في نفس الوقت سلفكم لأسلوبه الممتاز في إدارة أعمال الدورة الخمسين التي اختتمت مؤخرا.

إننا ندرك جميعا أن الأمم المتحدة تعتمد على مجتمع الدول. كما ندرك بالمثل أن وجود أي دولة ومستقبلها إنما يتوقفان على الأفراد الذين لا يؤلفونها فحسب، وإنما يحددون أيضا حياتها ويشكلون تاريخها.

ولذلك لأن للأمم المتحدة أن تتفهم وتلبي احتياجات جميع البشر، إذا كان لها أن تمثل أسرة الدول الأعضاء بأسرها، وتحمي مصالحها، وتنجز التطلعات المشروعة لأكبر عدد ممكن من الأفراد.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سليم (تركيا).

وتواجه البشرية في الوقت الحالي تحديات التنمية مقابل التخلف، والتقدم مقابل الكساد، والثراء مقابل الفقر المدقع والمتزايد باستمرار. وكلها ظواهر تؤثر على البلدان المتقدمة اجتماعيا والأقل حظا على حد سواء، مما يؤدي إلى تفاوتات اجتماعية وأوضاع يحاول البعض التخطيط فيها لتنميتهم، في حين يفتش الآخرون المحرومون من فرص العمل.

وتتشابك القضايا الإنمائية تشابكا وثيقا مع مصير الأمم. وهي تغير وجه البلدان والشعوب وتفاقم من الضغوط الواقعة على المناطق الأقل حظا والأكثر

وبالرغم من تاريخنا الوجيه كبلد مستقل، فقد سنحت الفرصة للرأس الأخضر في مرات عديدة لأن تضطلع بدور إيجابي في عمليات شاركت فيها بلدان أخرى، وذلك سواء بالإسهام في الحوار وإيجاد التفاهم بين الأطراف المعنية أو بالمشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وتدرك حكومة الرأس الأخضر أنه على الرغم من الصعوبات الهيكلية التي تواجهها، فإن من واجبها الإسهام في إيجاد بيئة سلمية دولية وشراكة قوامها التضامن مما يتيح لجميع أمم العالم جني الفائدة من المنجزات العلمية والتقنية للجنس البشري وتحسين الإدارة الاجتماعية بغيّة ضمان الحقوق الأساسية، المقترنة بقيم الحرية والديمقراطية والتنمية والرفاه والمعترف بها عالميا، لكل مواطن.

وفي هذا الصدد يجدر بنا أن نذكر هنا بمعاناة شعب تيمور الشرقية الذي حرّم من حق تقرير المصير والذي يخضع لاحتلال عسكري أجنبي منذ ما يزيد عن ٢٠ سنة. وإننا نلاحظ مع الإعجاب النضال الذي يشنه الشعب الموبيري الباسل الذي ضحى بكثير من أبنائه في سبيل قضية الحرية. وفي هذا المحفل الذي أنجز فيه الكثير لدعم حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها، نضم أصواتنا لمن يطالبون بإعادة الشرعية إلى هذا الإقليم ومنح الشعب التيموري الحق الكامل في ممارسة حقوقه، بما في ذلك حق تقرير المصير.

وفي هذا الصدد أيضا، لا يمكننا أن نظل غير مباليين بالأحداث الأخيرة التي جرت في الشرق الأوسط. وتظهر تلك الأحداث بوضوح أنه لا بديل عن عملية السلام وعن تغليب الحوار والتسامح والحكمة عن استخدام القوة والعنف، وإلا فإن المنطقة يمكن أن تتردى من جديد في حمأة الفوضى والدمار، فيتأخر من جديد تحقيق آمال الشعوب في العيش في سلام وأمن.

إن الأنظار وآمال البشرية تتجه كلها إلى الأمم المتحدة ونحن مقتنعون بأن منظمنا سوف تخرج من هذه الدورة بعزيمة متجددة وبتدابير ومبادرات تجعلنا ننظر بثقة إلى التحديات التي يحملها فجر الألفية الثالثة لحكومات وشعوب العالم.

تسير ببطء بالغ وتكشف أحيانا عن وجود نقص في التفاهم والتعاون والاستعداد لتقبل آراء الآخرين.

ونحن مقتنعون بأنه ينبغي أن يتكيف مجلس الأمن مع التغيرات الناجمة عن الأحداث التاريخية، وبالتالي مع العضوية الموسّعة للأمم المتحدة ذاتها، التي تتطور في سمتها وفحواها بوضوح لتصبح أكثر عالمية بشكل متزايد. وترى سان مارينو أنه يتعين على مجلس الأمن أن يزيد من عضويته نظرا لأنه بتشكيله الحالي لم يعد معبرا عن واقع العالم، كما أنه لا يُشجع نظام التناوب الذي يتيح لجميع الدول أن تُمثّل فيه على قدم المساواة وأن تشارك وتقدم مساهماتها بغض النظر عن حجمها.

وفيما يتعلق ، بعملية اتخاذ القرار في مجلس الأمن، نرى أن الإبقاء على حق النقض (الفيتو) وممارسته وإمكان تمديده أمور ينبغي إعادة النظر فيها بعناية. ومن حسن الطالع أننا نعيش في عهد يتسم بالحوار والمناظرة والنقاش وطرح المقترحات والبحث عن حلول مشتركة. وهذه هي الأدوات التي ينبغي أن نلجأ إليها بدلا من استخدام حق النقض. لقد انقضت فترة تزيد عن ٥٠ عاما من النشاط والتقدم أتاحت لنا الفرصة وأعطينا الحق في أن نُعيد النظر في أدوات أخرى أثبتت جدواها في معالجة بعض الصعاب والحالات المأساوية في مرحلة البدء ولكنها لم تعد لازمة للمزيد من النمو والتطوير.

وأخيرا، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتطوير وتفسير النظام الداخلي لمجلس الأمن بغية اتخاذ موقف أكثر انفتاحا وإشراك الدول بصورة أوسع في مناقشة المسائل المطروحة عليه. وفي هذا السياق، دعوني أدعو جميع الدول الأعضاء إلى تكثيف جهودها من أجل التوصل إلى حل مقبول عالميا.

ونتساءل هل هذا كله مجرد فكر طوباوي؟ وإذا كان الأمر كذلك تعين علينا ألا ننسى أنه يقع على جميع الذين التزموا بخدمة بلدانهم والمجتمع الدولي واجب ترجمة ذلك الفكر الطوباوي بشكل منطقي إلى خطة سياسية دون إهمال أو تجاهل لتوقعات الشعوب الأخرى. وبهذه الطريقة وحدها سيصبح ذلك الفكر

اكتظاظا بالسكان في العالم. وهذا خطر حقيقي ودائم يهدد السلام.

وفي بعض الحالات، يتفاقم الوضع نتيجة لهشاشة المؤسسات الديمقراطية، بل ما هو أسوأ، لانعدام هذه المؤسسات تماما، وهنا تُصبح ممارسة السلطة غاية في حد ذاتها لا أداة لتحقيق الصالح العام. وتميل المجتمعات والدول إلى التقوقع على أنفسهم، ويكون شغلها الوحيد الإبقاء على قوتها. ويلاحظ أحيانا أن الذين يمسكون بزمام السلطة لا يعبأون بتلبية احتياجات مجتمعهم السريع التغير إلا عندما يضطرون إلى ذلك للحفاظ على توافق الآراء اللازم.

ولا ينبغي أن تدخر الأمم المتحدة أي جهد لمساعدة البلدان والشعوب على استعادة التوازن ومعالجة هذه الأخطاء.

إن البنود المطروحة للمناقشة على جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة تنسم بأهمية قصوى، وهي جديرة بكل عناية وبأن تدرس دراسة محايدة وواقعية؛ لأنها تتعلق بالتعايش السلمي بين الشعوب من جهة، وبوجود وهيكل المنظمة ذاتها من جهة أخرى. إن السلم والتعايش يتوقفان في نهاية المطاف على هذه المؤسسة وهي خير من يدبر أمرهما.

وينبغي تعبئة جميع الجهود من أجل تحسين الأمم المتحدة وتحديثها وزيادة فعاليتها. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال إصلاحنا المنظومة مسترشدين بمبادئ المساواة والعدالة والديمقراطية بمعناها الأعم، ومستهدفين ضمان مشاركة أوسع وتقاسم منصف للواجبات والسلطات بين جميع الدول الأعضاء.

وتتعهد سان مارينو بأن تضطلع بالمهام المترتبة على عضويتها في الأمم المتحدة إلى جانب الاستفادة من فرصة المشاركة النشطة وتقديم مساهمتها إلى شتى هيئات الأمم المتحدة.

ومما لا شك فيه أن تعزيز الأمم المتحدة وتحسينها أمر يتطلب استعراض تكوين مجلس الأمن، ودوره، وأدائه، وسلطاته. ومع ذلك، فإن عملية الاستعراض تلك

والتعاون في أوروبا - ينبغي أن تظل المحفل الأنسب للتوصل إلى نتائج ملموسة ولتحسين آلية الحوار المثمر والأفكار. ولا يزال التحدي الأعظم متمثلاً في المحافظة على الأجيال المقبلة من ويلات الحرب من خلال إعادة التأكيد على كرامة الإنسان، والنهوض بالتقدم الاجتماعي الحر والمنصف.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للشؤون الخارجية في الأردن سعادة السيد خالد المداحنة.

السيد المداحنة (الأردن): اسمحوا لي بداية أن أسجل تهاني الحارة لكم ولبلدكم الصديق على الثقة التي منحها إياكم المجتمع الدولي عندما اختاركم رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة للدورة الحادية والخمسين. وأرجو أن أعتنم هذه الفرصة لأعبر عن خالص أمنيّاتي، لكم ولأعضاء المكتب، بالنجاح في إدارة جلسات دورتنا هذه، والنجاح في بقية الأعمال التي من شأنها أن تنهض بمنظمتنا، وتعمل على استتباب السلام في عالمنا.

ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أتقدم بالشكر والتقدير الكبيرين إلى سعادة سلفكم السيد فريتاس دو أمارال وأعضاء المكتب على إدارتهم الناجحة لأعمال الجمعية العامة خلال فترة رئاسته للدورة الماضية. كما لا يسعني إلا أن أزجي بعض الشكر إلى معالي الدكتور بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، على الجهود الكبيرة التي بذلها بكل أمانة وإخلاص من أجل النهوض بالمنظمة، وتعزيز رسالتها الإنسانية في حل الخلافات بين الدول بالطرق السلمية. والتزاماً منا بقرار الجامعة العربية، فإننا نؤيد تمديد ولايته لفترة ثانية لتمكينه من مواصلة رسالته وجهوده في خدمة السلام والأمن الدوليين وفي مواصلة طريق الإصلاحات الإدارية التي بدأها في أجهزة وأمانة المنظمة الدولية.

إن الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة، ومنظماتها المتخصصة، في حماية السلم والأمن الدوليين والنهوض بالاقتصاد العالمي، وتوجيهه نحو الانفتاح والتكامل هو من الدوافع الرئيسية التي تحفز بلادي للتمسك بالمنظمة والالتزام بميثاقها. ومن هذا المنطلق، وموقع المسؤولية والحرص على كفاءة المنظمة وديمومتها،

الطوباوي مخططاً سياسياً حقيقياً يستند إلى مبادئ المسؤولية والمساواة والعدالة.

وأود أن أعرب عن عميق ارتياح حكومة جمهورية سان مارينو إزاء اعتماد القرار الخاص بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي كان بلدي من المشاركين في تقديم مشروعه. واليوم، يشرفني أن أوقع على هذه المعاهدة بالنيابة عن بلدي. ونأمل أن تصبح جميع الدول أطرافاً في المعاهدة، تخلص في تنفيذها وتعاون في القضاء على كل استخدام للطاقة النووية لأغراض غير سلمية، حتى يمكن للأجيال المقبلة أن تراث كوكبا سليماً بيئياً.

إن سان مارينو، نظراً لموقعها الجغرافي في أوروبا، مهتمة بشكل خاص بتطور عملية السلام في منطقة البحر المتوسط، لا سيما في الشرق الأوسط حيث يطغى الشعور بخيبة الأمل وكثرة الصعاب على مشاعر الحملة السابقة. ولحسن الحظ أن الأمل ما زال حياً رغم ضعفه وتعرضه لاحتمالات التقلب السريع. ولا يزال الشرق الأوسط بحاجة إلى التزام المجتمع الدولي وتشجيعه لكي يواصل مسيرته صوب تسوية سلمية للمنازعات القديمة والمنازعات الأحدث التي تسبب الفرقة وتشير الشكوك في أمر ما يحمله الغد.

وفي الكلمة التي ألقيتها في الدورة الخمسين للجمعية العامة أكدت بالنيابة عن جمهورية سان مارينو على ضرورة إعادة النظر في أمر استخدام أداة الحظر وفعاليتها وآثارها، لا سيما في الحالات التي يثبت فيها في غياب الصراعات المسلحة أن العزلة الدولية وحدها وسيلة سياسية ومعنوية صالحة للضغط الدولي. وفي هذا الصدد، ألاحظ بارتياح أن مسألة إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية باعتبارها أداة للإكراه السياسي قد وضعت على جدول أعمال هذه الدورة. وحكومة جمهورية سان مارينو واثقة من أن المناقشة ستؤدي إلى دراسة مناسبة لهذه المشكلة وإلى حلها، حتى لا يظل الأبرياء الذين يتكبدون أشد العناء بالفعل الهدف الرئيسي الذي تنصب عليه هذه التدابير.

وتؤمن جمهورية سان مارينو إيماناً راسخاً بأن الأمم المتحدة - شأنها شأن مجلس أوروبا ومنظمة الأمن

الديمقراطية الجديدة ودعم الدولة الفدرالية وإعادة بنائها ومساعدتها في عملية الإعمار والتنمية والسيادة والاستقرار.

قبل الانتقال لموضوع دولي آخر، فإن الواجب يقتضي تهنئة الأمم المتحدة بالتوصل لفتح باب التوقيع على المعاهدة الشاملة لحظر التجارب النووية التي تعزز بلادي بكونها قد وقعتها وكانت من أوائل الدول التي تبنت مشروع القرار الذي تم بموجبه إقرارها. كما نأمل أن تتواصل خطوات نزع السلاح النووي لتشمل منطقة الشرق الأوسط بحيث تبدأ المفاوضات لتوقيع معاهدة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، من نووي وغيره، في القريب العاجل لإقامة منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط.

ولقد عانت شعوب منطقتنا في الشرق الأوسط خلال العقود الخمسة الماضية من ويلات حروب طاحنة أودت بحياة عشرات الألوف، ودمرت هياكل البنية الأساسية وسببت نزيف الدماء والألام والحرمان والفقر وعدم الاستقرار لهذه الشعوب، وتراجع اقتصادياتها نتيجة لتخصيص مواردها للألة الحربية وسباق التسلح الرهيب. غير أن تباشير الأمل لاحت لهذه الشعوب من جديد منذ خمس سنوات مع انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، وما انبثق عنه من مفاوضات مباشرة بين العرب والإسرائيليين ومفاوضات متعددة الأطراف. وانتعشت آمال الفلسطينيين نتيجة لاتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، وما أعقبه من اتفاق مؤقت للحكم الذاتي، أعاد الفرحة والأمل لقلوب ملايين الفلسطينيين الذين رأوا في هذا الاتفاق بداية لنهاية آلامهم ونزيف دماهم ودمار اقتصادهم، وأملًا جديدًا بمنحهم حق تقرير مصيرهم على ترابهم الوطني، وإعادة بناء ما دمرته ويلات الحروب من اقتصاد وصناعة وهياكل بنية أساسية في بلدهم، وبدء تعامل تجاري سلمي مع جيرانهم في الأردن وإسرائيل ودول المنطقة. كما انتعش هذا الأمل بتوقيع معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ وما نجم عنها من اتفاقيات ثنائية لإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية، وتعاون ثنائي وإقليمي لإعادة إعمار المنطقة، وبناء علاقات تجارية واقتصادية متينة بين البلدين تعود بالخير على شعبيهما وشعوب المنطقة، وفتح المجال لتعاون إقليمي

فإننا نناشد كافة الدول الأعضاء الاستمرار في دعمها وتنفيذ ما التزمت به تجاهها بانتظام، وحل أزمتها المالية مع تأكيد موقف بلادي الثابت حول ضرورة تنفيذ الإصلاحات الإدارية الضرورية وإعادة هيكلة مجلس الأمن، وتوسيع عضويته على نحو يعكس التوازن بين الدول المتقدمة والدول النامية، إذ لم تعد البنية الحالية للمجلس متوافقة مع موازين القوى السائدة حاليًا، وإن أي توسيع للعضوية الدائمة في المجلس يجب أن يأخذ في الاعتبار زيادة مقاعد عدد الدول النامية وتنامي القوة الاقتصادية لبعض الدول الصناعية كالألمانيا واليابان مثلاً. ولقد أطلعنا على عدد من الاقتراحات والمشاريع حول هذا الموضوع التي يجدر بمجلس الأمن دراستها والتمعن فيها، مثل المشروع الإيطالي على سبيل المثال لا الحصر. كما أن إعادة النظر في حق النقض (الفيتو)، الذي يتمتع به الأعضاء الدائمون، يجب أن تعكس حال الديمقراطية والشفافية التي نشدها. ولا بد في هذا المجال من التأكيد على ضرورة مراجعة موضوع العقوبات الاقتصادية التي لا تفرق بين الكيان السياسي، وجموع المدنيين العزل، كما أنها لا تتضمن كيفية تعويض الدول المتضررة من جراء هذه العقوبات. فلا بد من تكاتف الجميع حتى نخرج بصيغة قابلة للاستمرار. كما أننا ندعو لفتح باب العضوية للأمم المتحدة لكل الدول المحبة للسلام حسب نص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من الميثاق.

لقد قامت هذه المنظمة الدولية بجهود مشكورة لحفظ السلام في عدد كبير من دول العالم، وقدمت توضيحات بشرية ليس من العدل والحكمة تجاهلها. وتضخّر بلادي، وتعز، بكونها من الدول التي سارعت منذ البداية إلى المشاركة في قوات حفظ السلام في يوغوسلافيا (سابقاً) وغيرها، وفي هذا المجال، فإنه يجدر التنويه بمشاركة بلادي الفعالة في قوة التنفيذ لحفظ وإقامة السلام في البوسنة.

ويقتضي الواجب هنا تهنئة شعب البوسنة الشقيق بالاتفاق الذي تم في دايتون، والانتخابات التي تمت بموجبه. ونوجه التهنئة الخاصة القلبية للرئيس إيليا عزت بيغوفيتش لفوزه في الانتخابات الرئاسية. كما نعلن عن استعدادنا نحن والدول الأخرى المحبة للسلام لمساعدة شعب البوسنة في إنجاح التجربة

لقد اعتقد جميع المشاركين في مؤتمر مدريد للسلام أن النجاح الذي تحقق على المسارين الفلسطينيين - الإسرائيلي، والأردني - الإسرائيلي قد فتح باب الأمل لشعوب المنطقة، بما فيها الشعب الإسرائيلي لحياة ومستقبل أفضل يقوم على مبادئ العدالة والأمن للجميع والتعامل السلمي والتبادل التجاري. كما اعتقدوا أن هذا النجاح قد أثبت مرة أخرى ضحالة وخطأ مبادئ بالية قديمة، مثل المبدأ الذي ينادي بتحقيق الأمن من خلال الاعتماد على القوة وفرض الحلول القسرية من خلالها، كما أثبت خطأ مبدأ الاحتفاظ بأرض الغير بالقوة لتحقيق الأمن، وأصبح واضحاً أن الأمن لا يتحقق للشعوب إلا من خلال الحوار والتعايش السلمي، والمفاوضات، واحترام الشعوب بعضها لبعضها الآخر، والعلاقات والتعامل الاقتصادي والتجاري الحر، وليس من خلال سياسة القوة وفرض الحلول القسرية. ومع هذا، فقد عدنا نسمع من جديد بعض الدعوات والنداءات المتشجعة التي تدعو لإحياء نظرية الأمن البالية وفرض الحلول عن طريق استخدام القوة.

من خلال هذا الظلام الذي بدأ يحيط بمسيرة السلام، ما زال شعاع الأمل باقياً حتى الآن. ويجب علينا، عرباً وإسرائيليين، أن نعمل بكل طاقاتنا لكي يبقى كذلك من أجل مستقبل أفضل لأبنائنا وأحفادنا، إذ لا قدر الله، لو سمحنا بفقدان الأمل في مسيرة السلام، فإن ذلك سيضع المنطقة بأسرها في دوامة جديدة من العنف وعدم الاستقرار والتوتر والإرهاب والتطرف، كما بينت الأحداث الدموية التي حدثت مؤخراً. لقد أعربت الحكومات العربية بأسرها، للمرة الأولى في مؤتمر قمة القاهرة، عن تأييدها الجماعي لمسيرة السلام وباركتها وناذرت بالسلام كخيار استراتيجي لا عودة عنه، وسمعنا وعداً مماثلاً من الحكومة الإسرائيلية الجديدة، كما أن لنا كبير الأمل في تدخل راعيي السلام الأمريكي والروسي، وفي تضافر الجهود الدولية لإعادة تصحيح مسيرة السلام وعودتها لسابق قوتها وزخمها، وتوقف كل ما من شأنه إعاقتها وتعطيلها. لقد قيل عن مسيرة الحروب والدمار وما أعقبتها من مسيرة للسلام في المنطقة أنها مسيرة الفرص الضائعة: لقد أضعنا جميعاً في الماضي فرصاً ثمينة للسلام، وها نحن نكاد نعود لهذه السياسة الخرقاء. لقد أثبت الرئيس عرفات وقيادته الفلسطينية، بتحديهم لمعارضي السلام، رغبتهم الجديدة

شامل. كما تم تقديم ملموس على صعيد مساري السلام السوري - الإسرائيلي، واللبناني - الإسرائيلي، وسمعنا عن اتفاق سوري - إسرائيلي يركز إلى مبدأ مبادلة الأرض بالسلام، وينص على انسحاب إسرائيلي كامل من الجولان مقابل اتفاقية سلام تنهي حالة الحرب وتفتح المجال لعلاقات سلمية مبنية على أسس متينة من التفاهم والتعايش السلمي الطبيعي.

إن ما يحدث اليوم في الأراضي المحتلة من عودة لسياسة بناء المستوطنات، وانتهاك لحرمة الأماكن المقدسة، وإغلاق للأراضي وحرمان من فرص العمل، ورفض لتنفيذ ما تم توقيعه من اتفاقيات على صعيد المسار الفلسطيني - الإسرائيلي، وتأجيل وإعاقة لمباحثات الحكم الذاتي، وتحديد لمصير القدس ومصير مباحثات الحكم الذاتي من طرف واحد، ورفض لاستئناف مفاوضات السلام مع سوريا ولبنان من حيث نقطة توقفها قبل سبعة أشهر، ورفض للعودة لأسس وأطر مؤتمر مدريد للسلام، كل هذه العوامل والإجراءات السلبية قد بدأت تؤدي إلى شعور من الإحباط وبدء فقدان الأمل لدى شعوب المنطقة بعد أن كان هذا الأمل قد انتعش كما كنت قد ذكرت، وعلى الرغم من الشعارات الانتخابية المفرطة في سلبيتها تجاه السلام التي أطلقتها حكومة إسرائيل الجديدة، فنحن في الأردن، ملكاً وقيادة وشعباً، رحبنا بقدوم الإدارة الجديدة والرئيس المنتخب الجديد على اعتبار احترام الإرادة الحرة للشعب الإسرائيلي وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. كما دعوناها لمواصلة مسيرة السلام الشامل في المنطقة، وعاهدنا أنفسنا على أن نوظف ونستثمر معاهدة السلام مع إسرائيل لمصلحة إحلال هذا السلام الشامل، وحث جارتينا في سوريا ولبنان للتعامل مع الحقائق الجديدة والحكومة الجديدة بإيجابية وواقعية، كما كان شعارنا وموقفنا خلال مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة في شهر حزيران/يونيه الماضي هو الدعوة لمنح الحكومة الإسرائيلية الجديدة المزيد من الوقت والفرصة للعودة لمسيرة السلام واستئنافها على الأسس المتفق عليها ضمن إطار مؤتمر مدريد للسلام، وهي مبادلة الأرض بالسلام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

لهذه المشاريع سيعودان بالنفع على اقتصاديات الدول الصناعية والمتطورة، بالإضافة لمناخ زيادة مداخل الدول النامية. وفي هذا المجال، فإننا نتطلع بأمل كبير لنجاح مؤتمر القمة الاقتصادي في القاهرة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم باعتباره فرصة أخرى للمستثمرين الأجانب للمساهمة في تنمية المنطقة، وإرساء دعائم السلام فيها، إضافة للأرباح التي ستعود بالنفع عليهم وعلى اقتصاديات بلدانهم.

كما أن من أكبر المشاكل وأعقدها في المنطقة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين التي تم إرجاء البت فيها للمفاوضات النهائية. وإن مما يؤسف له أن لا تتناول الأسيرة الدولية هذه المشكلة السياسية الإنسانية الكبيرة بما تستحقه من العناية والتقدير والمساعدة، إذ أننا نواجه كل عام التقرير السنوي الذي يقدمه المفوض العام لوكالة غوث اللاجئين الذي يشرح فيه العجز في موازنة الوكالة، واضطراره لتخفيض مستوى الخدمات للاجئين بسبب هذا العجز. وإننا ندعو ونحث دول العالم المقتدرة والصناعية أن تولي هذا الموضوع كل اهتمامها لزيادة مساهماتها للمساعدة في تأمين هذا الحل المؤقت لمشكلة إنسانية كبيرة تتناول حياة أكثر من ثلاثة ملايين ونصف مليون لاجئ فلسطيني من بينهم حوالي مليون ونصف يعيشون في الأردن، وتضطّر الحكومة الأردنية، على قلة مواردها وإمكانياتها، لمساعدتهم وإغاثتهم بما يقارب من ٣٠٠ مليون دولار سنوياً. إن دعم موازنة الوكالة واستمرار عملها بفعالية هو أمر هام وضروري إلى أن يتم تأمين وترتيب الحل النهائي لمشكلة اللاجئين المرتكز على قرارات الأمم المتحدة بالعودة أو التعويض. وستظل هذه المشكلة، طيلة وجودها بدون حلول جذرية، كقنبلة موقوتة - وأعتذر لاستعمال هذا التعبير للتدليل على ضخامة هذه المشكلة - ضمن عملية السلام، نظراً لأبعادها الإنسانية والسياسية الهامة.

يجرنا الحديث عن السلام في الشرق الأوسط إلى المطالبة بسرعة تنفيذ الاتفاق الأخير الذي أبرمه العراق مع الأمم المتحدة، للسماح برفع جزئي عن بيع النفط العراقي من أجل تأمين الغذاء والدواء للشعب العراقي الشقيق الذي عانى ويعاني من ويلات الحظر الاقتصادي عليه الذي عاقب الشعب العراقي بدون أن يؤثر على وضع قيادته. وفي الوقت الذي نطالب فيه

الواضحة بالسلام العادل والشامل والدائم. وليس من الحكمة أن تتم مكافأته لتوجهه بإحراجه أمام شعبه الفلسطيني، ووضعه في مركز لا يحسد عليه أمام الذين راهنوا، من معارضي السلام والمتطرفين، بفشل توجهه وفشل المسيرة السلمية. كما أنه ليس من الحكمة أن يشترط على سوريا ولبنان العودة لطاولة المفاوضات بدون شروط مسبقة، وكأنه لم يكن هناك مؤتمر لمديري وما أعقبه من مفاوضات شاقة ومضنية. أليس هذا الاشتراط، بحد ذاته، هو وضع شروط مسبقة لمسيرة السلام؟ لقد أعلننا جميعاً بدون استثناء عن نيتنا بأن نرعى هذا الطفل الرائع الذي ولد في مؤتمر مديري واسميناه بمسيرة السلام، ثم اختلفنا في أسلوب رعايته وتنشئته فدعونا نعود للعمل معاً لكي لا نقتله في مهده ونقتل معه فرص شعوبنا في الحياة الأفضل، وهي الفرص التي لاحت بعد عشرات السنين من الضحايا والدمار.

إن من أهم العوامل التي تضفي المصادقية على مسيرة السلام في منطقة الشرق الأوسط تحسن الأوضاع المعيشية للسكان من خلال ازدياد حجم الاستثمارات التي تؤدي لخفض نسبة البطالة العالية. وقد قمنا في الأردن بعدد كبير من الإجراءات والقوانين والاتفاقيات لحماية وتشجيع الاستثمار. ويؤسفني أن أبين أنه على الرغم من كل هذه التطمينات والإجراءات والضمانات، وعلى الرغم من انعقاد مؤتمرين دوليين اقتصاديين على مستوى القمة في كازابلانكا عام ١٩٩٤، وفي عمان عام ١٩٩٥، فإن النتائج الواقعية على مستوى ازدياد حجم الاستثمارات في المنطقة ما زالت مخيبة للآمال. وفيما عدا الزيادة في عدد السياح الذي لمسناه بعد توقيع معاهدة السلام، فإن حجم الاستثمارات الصناعية الأجنبية ما زال متدنياً للغاية رغم وجود العدد الكبير من المشاريع المربحة التي تم تقديمها في مؤتمر عمان الاقتصادي الأخير. وإذا كان هناك عذر للشركات الخاصة الأجنبية في الإحجام عن الاستثمار، لتخوفات تاريخية وسياسية، فإن حكومات الدول الصناعية والمتطورة غير معذورة لعدم تقديمها للضمانات الكافية لشركات التأمين ضد مخاطر الاستثمار من أجل دفعها لتشجيع شركاتها على زيادة حجم استثماراتها، خاصة وإن زيادة ربحية المشاريع الاستثمارية لهذه الشركات، وارتفاع مستوى المداخل في الدول النامية المستقبلية

المناسبة في تاريخ البشرية دون التوقف عندها، ودراسة أحداث القرن العشرين الأخيرة الذي نودعه والإعداد للقرن الحادي والعشرين الذي نستقبله، ودون أن نستفيد من العبر والأحداث لكي نجعل القرن القادم قرناً أكثر سلاماً وأماناً واستقراراً وتنمية للأجيال التي ستعيشه. ومن الأفكار التي قد تصلح لمزيد من التمتع والدراسة عقد دورة خاصة لهذا المحفل الموقر على مستوى القمة لرؤساء الدول عند حلول بداية القرن للإعداد لنظام دولي جديد نشارك في صنعه جميعاً، دولا كبيرة وصغيرة، متطورة ونامية. إن هذه مجرد أفكار قد تصلح للتطوير وتستأهل الدراسة.

إن ما يقلقني كممثل لدولة نامية هو أن أرى التقدم الهائل على صعيد نزع السلاح وحل المشاكل الأمنية العالمية، دون رؤية حلول لمشكلة الأمن الاقتصادي للدول النامية، إذ أن الفجوة في المداخيل والتقنية بين الدول المتطورة والنامية آخذة بالازدياد. ولا تجد الدول الصغيرة النامية حلولاً على المدى المنظور لمشاكل المديونية الهائلة التي ترزح تحت أعباء حملها الثقيل. وأنه لمن المفجع والمؤلم أن تبذل دول كثيرة نامية، مثل بلادي الأردن على سبيل المثال لا الحصر، كل جهودها لترسيخ وتطوير نظامها الديمقراطي والتوجه نحو القطاع الخاص وإصلاح نظامها الاقتصادي وعجز ميزانيتها الحكومي وميزان مدفوعاتها، والتعاون الكامل مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتقطع خطوات ملموسة في هذا المجال، ثم تجد نفسها وقد كرس شعبها كل موارده وطاقاته وإنتاجيته لخدمة وسداد الدين الذي يبرز تحت أعبائه وثقله، ويلهث ساعياً للحاق بركب الدول المتطورة دون أن يلوح له أمل التخلص من هذا العبء على المدى المنظور.

إن أي نظام دولي جديد يتم التفكير في وضعه والإعداد له يجب أن يأخذ بعين الاعتبار هذا الأمر الهام الخاص بالأمن الاقتصادي للدول النامية. وقد أصبحنا نعيش في عالم تقلصت المسافات بين أرجائه وأسواقه الاقتصادية نتيجة للقفزات التكنولوجية الهائلة في حقل النقل والمواصلات بحيث أن أحد الحلول الهامة لكساد الدول المتقدمة هو تنمية ورخاء الدول النامية. إن عقد مثل هذه الدورة الخاصة لجمعية الأمم المتحدة للإعداد للنظام الدولي الاقتصادي الجديد

حكومة العراق بتنفيذ القرارات الدولية، واحترام سيادة واستقلال وحرية الدول المجاورة، والتعاون مع اللجنة الدولية الخاصة بنزع السلاح، والتعاون كذلك بخصوص موضوع الإفراج عن الأسرى الكويتيين المعتقلين لديه، واحترام حقوق الإنسان، وإحلال نظام ديمقراطي يراعي حقوق جميع طوائفه، في ذات الوقت فإننا ندعو لرفع الحظر الاقتصادي الذي يعاقب شعب العراق، كما ندعو إلى احترام سيادة ووحدة العراق، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، ونرفض أي مشاريع لتجزئته مثل مشروع المناطق الآمنة الذي برز مؤخراً، كما نأمل في توصل دولة الإمارات المتحدة الشقيقة لحل سلمي لاستعادة الجزر الثلاث التي تحتلها إيران في الخليج، كما ندعو لعدم التدخل في شؤون البحرين الداخلية، ونقف مع هذا البلد الشقيق فيما يتعرض إليه من إرهاب. كما نهيئ بأريثريا أن تجد حلاً سلمياً عاجلاً للانسحاب من جزر حنيش اليمينية، استجابة لجهود اليمن السلمية وحفاظاً على علاقات حسن الجوار وعرفاناً بجميل اليمن الذي قدمته لأريثريا لنيل استقلالها وسيادتها. كما ندعو لإيجاد حل عادل وعاجل لمشكلة "الوكربي". إن الاستجابة لمبادرات وجهود الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ودول عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي تكفل محاكمة ومعاينة مرتكبي حادثة لوكربي الإرهابية البشعة بدون معاينة الشعب الليبي بأكمله.

تؤيد بلادي الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لمقاومة ظاهرة الإرهاب الدولية، لهذا فقد شاركنا بفعالية في مؤتمر قمة شرم الشيخ، الذي عقد هذا العام بدعوة من جمهورية مصر العربية الشقيقة للبحث عن أنجح الوسائل للتعاون الدولي. كما أيدنا مقررات مؤتمر قمة الدول الصناعية الأخير بهذا الخصوص، وذلك لمقاومة الإرهاب ومعاينة مرتكبيه بعد أن أصبح ظاهرة دولية خطيرة أطاحت بحياة كثير من الأبرياء، ودمرت البنية الأساسية لكثير من دول العالم، وأعاقحت حركة السياحة والتنقل الحر البريء، وأساءت لسمعة حركات التحرير والاستقلال الوطنية. ولهذا فإننا نؤيد أي تعاون ثنائي وإقليمي ودولي لمقاومة هذه الظاهرة البشعة المدمرة.

يقف العالم على أعتاب قرن جديد بقيت تفصلنا عنه سنوات ثلاث فقط. ويجدر أن لا تمر مثل هذه

وتود جزر البهاما، شأنها شأن البلدان الأخرى، أن ترى أمما متحدة قوية وفعالة. ونرى أن عملية الإصلاح ذات المراحل الثلاث الجارية حاليا في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية تمثل خطوة هامة في ذلك الاتجاه. ويجب أن نظل يقظين ومركزين في عملنا من أجل تحويل الأمم المتحدة إلى هيكل مؤهل لتحقيق ودعم العديد من مطالب الدول الأعضاء.

وفي مجال الإصلاح السياسي، لا تزال جزر البهاما تؤيد توسيع مجلس الأمن لتمكينه من أن يصبح أكثر فعالية، وأكثر تمثيلا، وأكثر ديمقراطية وشفافية. ومما يخيب أملنا أنه بعد سنة أخرى من المناقشات لم يحرز إلا تقدم قليل أو لم يحرز تقدم على الإطلاق. ونحث جميع الدول الأعضاء على التحلي بالمرونة من أجل التعجيل بالاتفاق على هذه المسألة الهامة.

ونقر بضرورة تعزيز منظومة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. ويجب أن يتخذ إجراء لخفض الازدواجية ولتحسين التنسيق فيما بين مختلف الوكالات، بما فيها مؤسسات بریتون وودز.

وهناك حاجة واضحة إلى الإصلاح وتحقيق فعالية كبرى في المجالين الإداري والمالي. وقد كانت المناقشات مفيدة في الأفرقة العاملة الرفيعة المستوى المنشأة لدراسة كل فريق لمجاله. ومع ذلك، فإذا اتخذت مقررات ذات مغزى فهي قرارات قليلة حتى الآن. ونحث الدول الأعضاء على زيادة الزخم، لتنفيذ التدابير اللازمة لتعزيز كفاءة المنظمة. وفي نفس الوقت، تحث جزر البهاما الدول الأعضاء على بذل جهود أكثر تصميمًا وتنشدها القيام بذلك للوفاء بالتزاماتها المالية للمنظمة. ونحن ندرك أن نظام الأنصبة المقررة بحاجة إلى الإصلاح. ومن ثم، من الخلق بنا أن ننتهز هذه الفرصة التي أتاحتها لنا هذه الدورة للموافقة على جدول منصف للأنصبة المقررة لفترة الثلاث سنوات المقبلة. وعندما يستكمل جدول الأنصبة المقررة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار جميع الظروف ذات الصلة، بما فيها الظروف الخاصة للبلدان النامية الجزرية الأرخيلية وضرورة وضع مؤشر سرعة التأثير. وتود جزر البهاما أيضا أن تحث مرة أخرى المجتمع الدولي على عدم استخدام الناتج القومي

قد تصلح كفكرة لمشروع قرار، أرجو أن يكون تحت نظر وعناية هذا المحفل الموقر.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الشؤون الخارجية والعدل لكمولث جزر البهاما، سعادة الأونرابل جانيت ج. بوستويك، عضو البرلمان.

السيدة بوستويك (جزر البهاما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تتقدم حكومة كمولث جزر البهاما بالتهنئة الحارة إلى السفير غزالي على انتخابه لرئاسة الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. إن ما يتمتع بها من مهارات بوصفه دبلوماسيا مرموقا أمر معروف جيدا، وإذا ما اقترنت هذه المهارات بتعاون الدول الأعضاء فإنها سوف تهيئ الظروف اللازمة لنجاح أعمال الجمعية. وإني لأود أنؤكد له تعاون وفدي الكامل معه في رؤس لمداولات هذه الهيئة.

وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي لسلفه سعادة السيد فريتاس دو أمارال ممثل البرتغال، الذي أدار بفعالية دفعة عمل الدورة الخمسين، التي تعتبر حقا دورة تاريخية لا تنسى. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على قيادته للمنظمة خلال السنة الماضية. لقد حظيت جزر البهاما بالشرف حقا إذ انتُخبت مرة أخرى لمنصب نائب رئيس للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. وأود أن أشكر جميع الدول الأعضاء على تأييدها لنا في تحقيقنا لهذا الإنجاز.

إن مداولاتنا خلال الدورة الماضية وفرت بيئة مناسبة للجرد والتقييم، وفرصة للتطلع إلى المستقبل والتأمل في الكيفية التي يتعين علينا بها المضي قدما خلال السنوات الخمسين القادمة. لقد أبرز الإعلان الرسمي الذي اعتمدناه في نهاية الاجتماع التذكاري الخاص استمرار التزام المجتمع الدولي بالأمم المتحدة وبمقاصد الميثاق ومبادئه التي تحكم عملها. وأن جزر البهاما لعلنا اقتناع بأن الأمم المتحدة تظل الهيئة العالمية الرئيسية التي تملك القدرة والإرادة السياسية للالتزام بين عناصر المجتمع الدولي المتباينة لكي تعالج وتواجه معا تحديات القرن الحادي والعشرين.

ضمنان استمرارية وتوفير وسائل معيشة الأجيال المقبلة.

ولا نقترح على المجتمع الدولي إلا ما هو مطبق بالفعل في جزر البهاما. لا يزال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتقدم المرأة والعدالة الاجتماعية والمساواة والتنمية تحظى بالأولوية في اهتمام حكومة جزر البهاما. ونحن ملتزمون بالكامل بضمان بيئة اجتماعية يعيش في ظلها مواطنونا في وئام، ورفاه وأمن، دون خوف أو تخويف وقد نفذ بالفعل العديد من التوصيات الواردة في خطط وبرامج العمل للمؤتمرات العالمية الأخيرة في جزر البهاما، وسنواصل إقامة الهياكل الأساسية اللازمة لتسهيل تنفيذ تلك التوصيات التي لم تطبق حتى الآن.

لقد أدت بنا أعمالنا في الماضي إلى يوم الحساب. إن ثروة المحيطات التي كانت تعتبر في يوم من الأيام ثروة لا يمكن استنفادها تبين أن لها نهاية. ولم يعد الاحترار العالمي دلالة مبشرة ولكنه أصبح حالة حاضرة. وما هو في كفة الميزان هنا هو مستقبل كوكبنا وأرواح سكانه. وتحث جزر البهاما على أن تعتبر الدورة الاستثنائية لاستعراض البند ٢١ من جدول الأعمال في سنة ١٩٩٧ فرصة لإعادة دراسة استراتيجيتنا ولتصحيح أخطاء الماضي. وتأمل جزر البهاما أن تركز الدورة الاستثنائية على الاقتراحات العملية وألا تحاول إعادة التفاوض بشأن جدول أعمال القرن ٢١. ويجب أن توضع أولويات محددة وأن يعلن التزام جديد بالتنمية المستدامة، مع مراعاة المشاكل الخاصة المعترف بها للدول النامية الصغيرة، والالتزام المجتمع الدولي بتقديم الموارد لتلك الدول.

ومما يقلق جزر البهاما تحرك الحماية للاقتصادات الهشة والضعيفة للدول الصغيرة في مجتمع عالمي صوب تعزيز وتطوير الكتل التجارية. وقد وضع النظام التجاري الدولي الجديد الدول الصغيرة في حالة ضعف، مع توقع أن تحرر تلك الدول أسواقها وتفتح حدودها بما يتفق مع التزامات وتعهدات منظمة التجارة العالمية. ويجب أن يكون هناك توازن في ساحة المنافسة بحيث يولى الاعتبار اللازم للاقتصادات المحلية الهشة لهذه الدول ووضعها الاقتصادي الكلي. وإذا كانت البلدان المتقدمة النمو تطالب بحماية صناعاتها المحلية

الإجمالي العالي للفرد بوصفه المقياس الوحيد للقدر على السداد عند النظر في مسألة وضع معايير للجدول. وإن جزر البهاما، شأنها شأن عدة بلدان أخرى، قد احتجت مرارا بأن الناتج القومي الإجمالي العالي للفرد ليس مقياسا صحيحا لثروة أي بلد. إنه يمثل حقا صورة محرفة ومشوهة للواقع الاقتصادي في بلدي عندما يأخذ المرء بعين الاعتبار ازدواجية الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية.

ويجب أن نحاذر، في جهودنا من أجل إصلاح هذه المنظمة، من الانخراط في الإصلاح من أجل الإصلاح في حد ذاته. ويجب أن تظل استعادة كرامة الفرد نقطة تركيزنا الرئيسية. وبنفس القدر الذي نهمل به هذه النقطة التي تحظى بالأولوية العليا سيسود انتهاك حقوق الإنسان ووجوه الإجحاف، مما يثير التوترات والصراعات على مختلف الأصعدة، مثل تلك التي شهدتها المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة بتصعيد الحروب الأهلية والصراعات الإثنية في كثير من أجزاء العالم. والانهيار الكامل في المجتمع هو النتيجة النهائية لهذه الأنشطة، التي تستنفد استنفادا كاملا الموارد الوطنية وتستهلك كميات مغالى فيها من الطاقة الدولية التي كان يمكن أن تنفق على نحو أكثر فائدة. ومن أجل تحقيق إصلاح ذي مغزى يتعين علينا للتغيير الكبير لنقطة تركيزنا. وسيطلب هذا تغييرا في النماذج حيث سيتعين ظهور مسائل على السطح أهملت من قبل.

ونحن بحاجة إلى أن نتذكر أن الأمن الاقتصادي والاجتماعي يؤثر مباشرة على الأمن السياسي. ولهذا يجب أن يجري تناولها بطريقة متكاملة ويجب أن نحذر من التهديد الإضافي المتمثل في ترجمة القوة الاقتصادية إلى قوة عسكرية، الأمر الذي لن ينحي جانبا ويهمش المتضررين والمحرومين فحسب ولكنه يهدد أيضا سلامنا وأمننا.

ويجب أن تستهدف جهودنا رفع مستوى المعيشة ورفع نوعية الحياة لمعظم المحرومين في العالم. ورغم النمو الاقتصادي المذهل في كثير من البلدان، لا تزال التنمية الإنسانية تتحرك ببطء شديد، ولا سيما في البلدان النامية. ويجب أن نجد طريقا لإيجاد التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية من أجل

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة والحميدة التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، ما زالت هايتي تفتقر إلى الاستقرار إلى درجة تهدد استقرار المنطقة بأسرها، مع استمرار تدفق المهاجرين الذين يسعون إلى إيجاد حياة أفضل في بلدان أخرى. وأغلبية هؤلاء المهاجرين يتراجعون إلى جزر البهاما.

والمؤسف أنه رغم مساعدة المجتمع الدولي، فلا تزال مجالات عديدة، هي مثار قلق كبير، في حاجة إلى معالجة فعالة في هايتي. فمحاولات استعادة الديمقراطية يعوقها دوماً انعدام الظروف اللازمة لدمجها. ولذلك نرى أن ثمة نشاطاً كبيراً يحيط بالسكان، إلا أن حياتهم اليومية ما زالت هزيلة على أفضل تقدير. ويمكن التنبؤ بالنتائج، ألا وهي القلاقل والعنف المتزايد. ولا يكفي إذن أن يستمر الوضع على حاله. فطبيعة الحالة الخاصة في هايتي تحتاج إلى عمل محدد ومركز ومحدد الأهداف، يعالج الأسباب وليس الآثار، وهو عمل تكون فيه المبادرات ذات فوائد مباشرة تعود على الشعب الهايتي.

وتأسف جزر البهاما بشدة لاستمرار تزايد الاتجار الضار بالمخدرات، خاصة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويجب أن نضاعف جهودنا لمكافحة هذه الآفة المريعة، ويحدونا الأمل في أن تتمخض الدورة الاستثنائية التي ستعقد في عام ١٩٩٨ عن التزام مجدد بمكافحة هذا النشاط غير المشروع والقضاء عليه.

وترى كذلك أنه لا بد من تجديد الجهود للتصدي لمشكلة الاتجار بالأسلحة الخفيفة الذي تزايدت أبعاده إلى درجة مروعة في الآونة الأخيرة. ونشعر بقلق خاص إزاء العدد الكبير من الأسلحة الخفيفة التي تهرب إلى البلدان الكاريبية. وتحث البلدان التي تصنع الأسلحة وتبيعها على فرض تدابير أشد صرامة لمراقبة الأسلحة وتقديم المساعدة إلى الدول الضعيفة كي تدرأ هذا الخطر وتزيد من قدرتها على مكافحة هذا النشاط غير المشروع.

وفي الوقت نفسه، يجب أن يعرب المجتمع الدولي عن الاستنكار والإدانة الإجماعيين للتزايد المطرد في الإجرام ولتزايد الإرهاب، وهما الأمران اللذان يواجهان

الحساسية، يجب ألا ينظر إلى مطالب مماثلة من جانب البلدان النامية فيما يتعلق بصناعتها المحلية على أنها طلب غير معقول أو غير متفق مع الاتجاهات الدولية الحالية.

ويبين استعراض الأحداث الأخيرة تهديدات جديدة لعملية السلم الهشة في الشرق الأوسط. وتحث جزر البهاما الأطراف المعنية على بذل كل جهد ممكن من أجل استعادة النظام والامتناع عن أعمال العنف وإعادة تنشيط عملية السلام، التي حظيت بتأييد واسع النطاق من المجتمع الدولي. ونشني على الرئيس كلينتون لمبادرته بدعوة زعماء الشرق الأوسط إلى واشنطن من أجل المناقشة التي تستهدف نزع فتيل هذه الحالة الهشة ومن ثم، على ما نأمل، استعادة الثقة بعملية السلام.

وتثير الصراعات الجارية في أفريقيا قلقنا العميق. ومن الخليق بالمجتمع الدولي أن يعتبر أن من واجبه دعم التدابير التي تمنع وتحل الصراع في البلدان المعنية، وأن يتصدر للأعباء الاقتصادية وأعباء الديون التي شلت أفريقيا. وعلى الرغم من أن البلدان الأفريقية أنفستها تبذل جهوداً حثيثة من أجل إعادة التكيف والانتعاش، فإنها ما زالت في حاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي لها.

وترحب جزر البهاما بموافقة مجموعة الـ ٧ على خطة لتخفيف الديون على أفقر الدول في العالم. وتدبير تخفيف الديون الذي سيعني ما يصل إلى ٢٠ بلداً من أفقر البلدان من ديون قيمتها ٧,٧ بليون دولار، سيسهم إسهاماً كبيراً في إتاحة ما تحتاجه تلك البلدان من تخفيف للديون في سبيل نموها وتنميتها الاقتصادية.

ويسر جزر البهاما أن تلاحظ أنه بعد أربع سنوات من الحرب المدمرة، تم إجراء انتخابات حرة في البوسنة والهرسك. ونلاحظ تعيين ممثل خاص للأمم المتحدة بشأن مسألة قبرص، ونحث الأطراف المعنية على مواصلة السعي إلى إيجاد حل عادل ودائم لذلك الصراع. والعنف الذي يمارس ضد شعب قبرص لا يمكن التفاوض عنه.

ومثلما يدرك الأعضاء، فإن جزر البهاما هي أرخبيل يشكل، حسب أي مقياس، دولة صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة. إلا أننا شعب أبوي، ونعتقد اعتقاداً راسخاً بالعدالة للجميع، وبالحق غير القابل للتصرف لجميع الشعوب، مثلما هو منصوص عليه في ميثاق هذه الهيئة النبيلة.

وبهذه الروح من العدالة والإنصاف، قمنا طوال السنتين الماضيتين بتسجيل دعمنا في الجمعية العامة للجهود التي يبذلها ٢١ مليوناً من سكان جمهورية الصين في تايوان، فيما يلتمسون من المنظمة أن تنظر في وجهة إنشاء لجنة تحلل بعمق الآثار التي تترتب، الآن وفي المستقبل على حد سواء، على استمرار استبعاد ٢١ مليون نسمة من التمثيل الرسمي في عضوية الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتطلب جزر البهاما مجدداً إلى دول العالم، بوصفها أعضاء في هذه الهيئة الدولية الموقرة والمتمثلة للأمم، أن تصغي إلى أولئك الـ ٢١ مليون نسمة الموجودين في جزيرة تايوان، وأن تنظر في ما هو عدل وحقوق لهم بينما يحاولون هم أيضاً الاستفادة من منافع العضوية في الأمم المتحدة.

وإن السنوات الخمسين المقبلة ستكون مؤلمة وقاسية فيما نحاول كفالة تجنب أخطاء الماضي. وسنحتاج إلى إجراء تغييرات عديدة. وبغية أن يكون التغيير فعالاً، يجب كفالة أن يكون مريحاً، إذ في حين أن التغيير أمر حتمي، فإن التقدم أمر غير حتمي. وإن الميل إلى التمسك بالسبل القديمة في العمل وسط التغيير اللازم أمر سيظل يشكل أكبر تحدٍ لنا. وإذ نحاول الموازنة بين الجهود التي نبذلها، يجب أن نتذكر أن التحول في مجال واحد لا يجعل بالضرورة جميع المجالات الأخرى غير هامة.

وقد عرضت أسباب كثيرة لتعليل الوضع الراهن للأمم. ولا غرابة في أن أياً من هذه الأسباب لا يشمل فيما يبدو المدافعين عنه. ففي حين يتكلم الجميع عن المستقبل، ليس هناك سوى قلة قليلة مستعدة لبذل التضحيات اللازمة لضمانه. فالخطب الطنانة تجيش بالكلام عن مدى ما ينطوي عليه الأمر

المجتمع الدولي حالياً. وتأسف جزر البهاما للتقصير في التوصل إلى توافق دولي في الآراء للتصدي على نحو عاجل لهذه المجالات الخطيرة التي تثير القلق وتحث على بذل كل جهد من أجل تنفيذ ما يتصل بالموضوع من الاتفاقات النافذة حالياً، وعلى اتخاذ أية تدابير إضافية مطلوبة للتصدي لهذه الأنشطة المستهجنة.

ويشكل انتشار الأسلحة، سواء الأسلحة التقليدية أم أسلحة الدمار الشامل، تهديداً خطيراً للبشرية. ولذلك، رحبت جزر البهاما بما تم مؤخراً من اعتماد لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتعتزم أن تضيف اسمها عما قريب إلى القائمة التي يتزايد عدد الموقعين عليها. وتشكل الألغام البرية المضادة للأفراد تحدياً خبيثاً للتنمية وكرامة الإنسان، ومن الخلق بنا أن نعمل على الحظر الكامل لهذه الأدوات القاتلة الفتاكة.

وتندد جزر البهاما باستمرار نقل المواد النووية والنفايات الخطيرة عبر بحر الكاريبي الحساس من الناحية البيئية. وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد الكاريبي بأكمله متفق على ذلك. وفي عام ١٩٩٢، أعلن رؤساء حكومات الاتحاد الكاريبي أن البحر الكاريبي ينبغي أن يكون خالياً من الأسلحة النووية لأغراض الشحن، أو التخزين، أو التخلص من أي مواد مشعة أو مواد خطيرة أو نفايات سامة.

ومما يشجع جزر البهاما الخطوات التي اتخذتها الدورة العادية الثانية للسلطة الدولية لقاع البحار في الاجتماع الذي عقده في كينغستون في آب/أغسطس الماضي، وهي الخطوات التي تهدف إلى كفالة الأداء الفعال للسلطة.

ومن بين المسائل المعروضة على الجمعية العامة في هذه الدورة مسألة المحكمة الجنائية الدولية. ونحن نحث الجمعية العامة على مواصلة عملها بشأن هذا البند بغية التمكين من عقد مؤتمر لمبعوثين مطلقي الصلاحية في عام ١٩٩٨ لاعتماد نظام أساسي للمحكمة، الأمر الذي يسد ثغرة كبيرة في النظام القانوني الدولي الراهن.

سادت العالم طوال تلك الفترة، وأن يتم وضع حد نهائي لسباق التسلح وللنزاعات المسلحة. وكانت شعوب العالم، وبصفة خاصة شعوب الدول النامية، تطمح إلى بناء مجتمع دولي جديد يكون حجر الزاوية فيه المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، تسوده الشفافية في التعامل، واحترام التعددية الفكرية وتنوع الثقافات واختلاف العقائد.

غير أن المتابع للواقع الدولي اليوم يجد أن ما يحدث يناقض ما كان مرجوا. فقد زادت حدة التوترات، وكثرت التهديدات السياسية والعسكرية والاقتصادية. فالواضح للعيان أنه ليست هناك مساواة بين الدول في السيادة أو في الحقوق والواجبات. كذلك، ما زال الخطر النووي قائما، كما لم تتوقف النزاعات المسلحة، وأصبح التعصب الفكري والهيمنة الثقافية أبرز معالم النظام العالمي الجديد.

إن السودان يرى أن النسيج العالمي القائم على واقع التنوع والتعدد الفكري والسياسي والثقافي يحتم علينا جميعا قبول التعايش السلمي، ويملي علينا خلق التناغم بين الشعوب والأخذ بأسباب هذا التنوع باعتباره أداة للتواصل والحوار وصون المصالح الوطنية في إطار المنظومة الدولية.

لقد ارتضت شعوب العالم الأمم المتحدة منبرا تعبر من خلاله عن آرائها ومواقفها، وأداة لتعزيز سعيها لتحقيق آمال البشرية في الحرية والرفاهية والأمن والسلام. ومن هذا المنطلق أتت الدعوة لإصلاح نظام الأمم المتحدة. إن الالتزام الصادق والحقيقي بميثاق الأمم المتحدة وبنوده نصا وروحا، واستلزام مبادئ السلام والمساواة بين الدول واحترام سيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ومنحها حقها في الاختيار، هي القواعد الأساسية التي يقوم عليها تعزيز دور المنظمة وشفافيتها وديموقراطيتها للقيام بالتزاماتها في حفظ السلام والأمن الدوليين وفي خدمة قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

هنا أود أن أشير إلى أن السودان يتابع بارتياح الإجراءات الإصلاحية والخطوات العملية لتعزيز دور الأمم المتحدة التي شرع فيها الأمين العام، لذا فإن القرار الذي اتخذته كل من جامعة الدول العربية ومنظمة

من إلحاح. بيد أن المحادثات تتحرك ببطء بل إن العمل أكثر تعثرا.

إن المستقبل المجهول أمامنا لا يزال مخيفا. فهو ينطوي على أمواج متلاطمة من الأنشطة الإجرامية عبر الوطنية المتطورة والمتواصلة التي تمزق نسيج المجتمع. والتدهور البيئي يعرض الكرة الأرضية لضرر دائم. إن الإبحار في هذه الأمواج المتلاطمة يتطلب منا أن نترفع عن التفاهات والوعود الجوفاء. ولا بد لنا أن نتبرأ من أعداء السلام.

وقد أكدت عمليات التقييم التي أجريناها خلال الدورة الماضية استمرار سلامة الأمم المتحدة باعتبارها الآلية الرئيسية لمعالجة شواغل العالم. ورغم إنجازاتها غير المتوازنة فإن الأمم المتحدة تعمل على تيسير التعاون من أجل التخلص من العزل الاجتماعي أيا كان منشؤها. وينبغي لهيكل الأمم المتحدة وأجهزتها أن تشجعنا على أن نظل نستخدم القاعات الهادئة نسبيا لهذا المحفل في مداولاتنا. هذا هو ضماننا الوحيد ضد أن تجد البلدان ما يغريها على أن تحل منازعاتها بأيديها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو وزير العلاقات الخارجية في السودان، السيد علي عثمان محمد طه وأعطيه الكلمة الآن.

السيد طه (السودان): أرجو أن تسمحوا لي في مستهل حديثي أن أعرب للسيد غزالي إسماعيل عن خالص التهنية لانتخابه رئيسا للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. إن تجربته وحنكته ودرايته ستؤدي دون شك إلى نجاح هذه الدورة التي تنعقد في ظروف دولية بالغة الحساسية. وأود أنؤكد له أنه سيجد من وفد السودان كل المساندة والعون في أداء مهامه على النحو المطلوب.

بهذه المناسبة أرجو أن أعرب أيضا عن خالص تقديرنا وعرفاننا لسلفه لجهوده في إنجاح أعمال الدورة الخمسين للجمعية العامة.

كان الأمل يحدو الأسرة الدولية في أن تتمخض مرحلة ما بعد الحرب الباردة عن إنهاء التوترات التي

التفاهم هي السبيل الأمثل لإيجاد حل لعدد كبير من القضايا التي تشغل المنظمة اليوم. ومن هنا فإننا نرحب بالبرامج المطروحة لتعزيز الدبلوماسية الوقائية وتقوية آلياتها لخدمة هذه الأهداف.

ننتقل إلى أرض الواقع فنتناول جانباً من القضايا الهامة. إفريقيا، فإننا نأمل أن يتمكن شعب ليبيريا من التمتع بالاستقرار، وأن تثمر الجهود التي تبذلها مجموعة دول غرب إفريقيا بقيادة الشقيقة نيجيريا. ويحدونا الأمل أن تكلل جهود إنهاء النزاع في أنغولا بما يحقق دماء أبنائها ويؤدي إلى توجيه جهود البلاد نحو التنمية. ونناشد شعب الصومال الشقيق بكل فصائله تجاوز الخلافات بما يحفظ للصومال استقلاله ووحدته ومواصلة مسيرته نحو التقدم والرفاهية. ونعرب عن الأمل في أن تنعم كل من رواندا وبوروندي بالاستقرار، متخذتين من التنوع عامل قوة ووحدة. وندعو إلى دعم جهود منظمة الوحدة الإفريقية ومساندتها لمعالجة تلك القضايا. إن إفريقيا هي قارة المستقبل، وعلى المجتمع الدولي دعمها لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية لتسهم في بناء مجتمع عالمي أكثر عدلاً واستقراراً.

وفيما يتصل بالعقوبات التي يتعرض لها الشعب الليبي، فإننا نؤيد المبادرات الليبية لوضع حد للنزاع بين ليبيا والدول الثلاث. وهي المبادرات التي وجدت دعم ومساندة جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية. ونناشد المجتمع الدولي وضع حد لمعاناة الشعب الليبي والعمل على إنهاء الحصار الذي يتعرض له.

أما على صعيد قضية الشرق الأوسط، فإن رأي السودان يتمثل في وجوب أن يركز السلام على مبادئ العدل والحفاظ الكامل على حقوق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية في المنطقة، كما يجب أن يعتمد السلام على الالتزام بالتعهدات التي توصلت إليها الأطراف المعنية، إذ أن النكوص عن العهود والإخلال بالاتفاقيات يتعارضان والرغبة الحقيقية في إحلال السلام.

إن الممارسات غير المسؤولة لقوى الاحتلال ستترتب عليها عواقب وخيمة، يكون المتضرر الأول

الوحدة الإفريقية حول المصادقة على إعادة ترشيح السيد بطرس بطرس غالي لولاية ثانية لأمانة المنظمة يجد من بلادي التأييد والمساندة.

إن السودان يرحب بقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ الخاص بإعادة هيكلة وتشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

من ناحية أخرى، فإن أوجب ما ينبغي إعادة النظر فيه هو مجلس الأمن، بحيث يصبح أكثر ديموقراطية، ويتيح تمثيلاً عادلاً للدول النامية، بما في ذلك العضوية الدائمة للمجلس، كما يتوجب مراجعة أسلوب عمل المجلس وإجراءاته بحيث يتم ضبطها بهدف تحقيق الشفافية وإتاحة الفرصة لجميع الدول لمتابعة ما يدور في جلساته الرسمية وغير الرسمية، ولا بد أيضاً أن يتم تقويم آلية اتخاذ القرار فيه ووضع معايير عادلة تهدي سياساته وتناوئ به عن ازدواجية المعايير والانتقائية. وفي هذا الصدد نذكر أن مبدأ حق النقض يستوجب المراجعة والتصحيح بحيث يتحقق مبدأ مساواة الدول الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة. وأخيراً، لا بد من العمل على أن يضطلع مجلس الأمن بمهامه السياسية بعيداً عن تناول المهام القانونية الموكلة لمحكمة العدل الدولية والتي نص عليها الميثاق والنظام الأساسي للمحكمة. كما يجب تعزيز دور المحكمة في الاضطلاع بمهامها في الفصل في الخلافات ذات الطبيعة القانونية بين الدول الأعضاء.

هنا، لا بد من التحدث عن ظاهرة شهدتها الأمم المتحدة في سنواتها الأخيرة، وهي فرض العقوبات على بعض الدول في إطار محاولات المنظمة لحل بعض النزاعات، وما ينتج عن تلك العقوبات من آثار تطال الشعوب وتمس النساء والأطفال وكبار السن، وهي قطاعات تسعى منظمته لتعزز أوضاعها وحمايتها، مما يستوجب النظر في الضوابط التي تفرض بموجبها تلك العقوبات، والتي تحدد مدة سريانها وإعادة النظر فيها إذا استنفدت أغراضها أو تجاوزت مضاعفاتها المدى الإنساني المعقول. إن الالتزام الصارم بخطوات فض النزاعات التي نص عليها الميثاق وتعزيز التعاون بين الدول، وتشجيع الحوار، وإيصال رأي المجتمع الدولي بطريقة تعتمد

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي أولى ضمانات الاستقرار السياسي، ودرء شبح الحروب والمنازعات. وفي هذا الصدد، فإننا نرفع مجددا الصوت الافريقي عاليا بوجوب إنصاف افريقيا ورفع حالة التهميش والظلم عنها وتعويضها لما لحق بها في فترة الاستعمار ومن جراء معادلات النظام الاقتصادي العالمي غير المتكافئ. إن معظم دول القارة الافريقية تأتي على رأس قائمة الدول الأقل نموا التي تحتاج إلى الدعم والمساعدة. فالديون التي تجاوزت ثلاثمائة بليون دولار أصبحت حجر عثرة أساسي أمام طموحات القارة في التنمية والنهوض بشعوبها. إذ تتجاوز خدمة تلك الديون الناتج القومي وحصيلة مجمل الصادرات لمعظم دول القارة. وقد استبشرت الدول الافريقية خيرا بالإعلان عن مبادرة البنك الدولي لتخفيف عبء الديون عن الدول الأقل نموا، والسودان يرى أن وضع الحلول الناجعة لأزمة الديون يتطلب الاتفاق على استراتيجية لتوفير الدعم اللازم لخطة الأمين العام للتنمية في افريقيا، ووضع استراتيجية موحدة تهدف إلى إلغاء أو تخفيض الديون دون استثناء. ولقد أثبتت مراجعة نصف المدة التي تمت لكل من برنامج عمل باريس للدول الأقل نموا للتسعينات والخطة الجديدة للتنمية في افريقيا للتسعينات أن المطلوب هو اتباع القول بالعمل وليس المزيد من الوعود.

وفي مجال الأمن الغذائي ودرء المجاعات، وهي من أهم ما يشغل الساحة الافريقية والعالمية فإن بلادي تتطلع إلى مؤتمر قمة الغذاء العالمي، الذي سيعقد في روما في تشرين الثاني/نوفمبر القادم، لوضع حلول لمشكلة الأمن الغذائي التي يعاني منها العالم. والسودان، بوصفه إحدى الدول التي يؤمل لها أن تلعب دورا كبيرا في توفير الغذاء، يعلن استعداداه للقيام بدوره بمشاركة جادة من المجتمع الدولي للوصول إلى تلك الغاية.

أضحت قضايا حقوق الإنسان تحتل موقعا متقدما في جدول أعمال الأمم المتحدة، وذلك أمر يجد من بلادي التأييد انطلاقا من إيمانها بأن الإنسان مناط التكريم والتكليف، ومن التزامها بالمواثيق الدولية في هذا الشأن. غير أننا نسجل اختلافا مع ما يلحظه الجميع من اتجاه لاستخدام قضية حقوق الإنسان لخدمة مصالح سياسية، بما يضر

منها شعوب ودول الإقليم، كما ستكون لها نتائج فادحة على السلم والأمن الدوليين. لذا فإن السودان يدعو إلى التنفيذ الفوري لكافة قرارات مجلس الأمن في هذا الشأن، بما يحقق السلام العادل والشامل على الأصعدة كافة. إننا ننهب المجتمع الدولي إلى خطورة الأوضاع في المنطقة، وتداعيات الفشل المستمر، واحتمالات المواجهة المتصاعدة، مما يستلزم اليقظة والحركة الدائبة، وإعمال موازين الحق والعدل والقانون بكل دقة وحزم حتى نجنب المنطقة شبح حرب قادمة.

أما بشأن منطقة الخليج، فإننا نتطلع إلى أن تعود المنطقة إلى أمنها وهدوئها الذي سبق الحرب. وفي هذا الصدد يؤكد السودان مجددا إلزامية قرارات مجلس الأمن بشأن حق الكويت المشروع في السيادة والبقاء، وبحق شعبه وقيادته في الأمن والاستقرار. وفي ذات الوقت، نؤكد حق العراق في وحدة أراضيها واستقلاله وسيادته، كما ندعو المجتمع الدولي إلى إيقاف ما يتعرض له شعب العراق من تجويع وحصار نتيجة العقوبات المفروضة عليه، وندعو بوجه خاص إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥).

وفي أوروبا، تعبر بلادي عن الارتياح لتوقيع اتفاق دايتون الذي وضع نهاية لمعاناة شعب البوسنة، تلك المعاناة التي أرقت الضمير العالمي بأسره لردح من الزمن. ونسجل التهنئة للرئيس على عزت بيقوفتش على ثقة شعب البوسنة في قيادته. ونناشد الأمم المتحدة العمل على استكمال تنفيذ جوانب اتفاق دايتون، وخاصة ما يتعلق بتقديم مجرمي التصفية العرقية من قيادات الصرب إلى العدالة، جراء ما ارتكبو من مذابح وانتهاكات. كما نناشد المجتمع الدولي تقديم الدعم والموارد اللازمة لإعادة بناء البوسنة.

وآسيويا، لا يفوتني أن أعبر عن سعادتنا بالاتفاق الذي توصلت إليه حكومة الفلبين والجبهة الوطنية لتحرير مورو الذي أكد حكمة الطرفين. ونشيد في هذا الصدد بالجهود التي بذلها فخامة الرئيس سوهارتو - رئيس جمهورية اندونيسيا ووزير خارجيته، وأثمرت هذا الاتفاق.

ثانياً، لقد شملت تحركات المتهمين عدداً من الأقطار قبل تنفيذ الحادث من بينها السودان وأقطار أخرى عربية وإفريقية وآسيوية.

ثالثاً، لقد أسس مجلس الأمن قراراته على قرارات آلية فض النزاعات الإفريقية، والتي دعت إلى تعاون السودان في القبض على المتهمين، إن كانوا موجودين على أرضه، كما نص على ذلك قرار آلية فض المنازعات بتاريخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

رابعاً، بنيت القرارات على افتراض أن المتهمين الثلاثة، وهو مصريون، كانوا موجودين بالسودان عند دخول بقية المجموعة من أقطار أخرى إلى أديس أبابا، وذلك قبل عدة أشهر من وقوع الحادث.

خامساً، لم تقدم أي بيئة تدل على وجود المتهمين بالسودان وقت وقوع الحادث أو عند تقديم الطلب إليه لتسليمهم وذلك بعد أكثر من شهر من وقوع الحادث.

سادساً، جرت محاكمة سرية لثلاثة متهمين آخرين وصدر الحكم عليهم بالإعدام. ولم يسمح للدول الأطراف أو المراقبين بحضور المحاكمة.

سابعاً، أعلن السودان منذ اليوم الأول إدانته التامة للحادث واستعداده للتعاون مع جميع الأطراف.

ثامناً، تلقى السودان أول طلب للقبض على المتهمين بعد مضي ٣٢ يوماً على الحادث ودون تقديم معلومات كافية عنهم.

تاسعاً، قام السودان بإجراء تحريات كاملة وشاملة ولكنها لم تسفر عن وجود أي من المتهمين على أرضيه.

عاشراً، طلب السودان مجدداً تعاون الدول المعنية كما طلب تعاون الشرطة الدولية ولكن دون استجابة.

حادي عشر، ثبت أن المتهم الأول موجود بأفغانستان وحُـررت وثيقة رسمية من الحكومة الأفغانية قدمت لمجلس الأمن تؤكد ذلك. وقد أفاد

بمبادئ حقوق الإنسان. إن قضية حقوق الإنسان لا تخدمها الانتقائية بقدر ما تخدمها الشمولية والموضوعية، ولا تسعفها المواجهة والإدانات بقدر ما يخدمها التعاون والتشجيع والإقناع. وتطبيقاً لهذا الفهم أنشأت بلادي مجلساً لرعاية حقوق الإنسان للتحقيق فيما يثار من اتهامات أو شكاوى في هذا المجال. كما أعاد السودان تعاونه مع المقرر الخاص لحقوق الإنسان بعد أن زالت الأسباب التي أدت إلى إيقاف التعاون. ونجدد التزامنا بالتعاون في هذا المجال في ظل الموضوعية والشفافية واحترام مبادئ التعدد والتنوع الثقافي. وتقودنا هذه الحقيقة الأخيرة إلى الإشارة إلى الهجمة التي تتعرض لها مبادئ الدين الإسلامي وأحكامه واتهامها بالبربرية والهمجية وربطها بالإرهاب والعنف. فتلك اتهامات جائرة، الإسلام منها براء، وتخالف مقتضى الاحترام الواجب لكل الأديان دون تمييز أو تحيز. إن الممارسات الخاطئة لا تصلح دليلاً للحكم السالب على المبادئ التي تنتسب إليها، ولو صح ذلك، لشمّلت الإدانة كل الأديان والفلسفات مهما كان مصدرها أو سندها.

إن الإسلام دين للتسامح والتعايش والاعتراف بالآخرين، لذا ندعو المجتمع الدولي لإيقاف هذه الحملة الشرسة، وندعو الأمم المتحدة أن تنأى عنها. ونأمل أن تعكس المواقف الإيجابية التي يتخذها عدد من قادة الدول الغربية تجاه الإسلام على واقع مجتمعات تلك الدول وأجهزة إعلامها ونظم العدالة فيها.

لا بد لي وأنا أخطب جمعكم الكريم من هذا المنبر أن أشرككم في بعض ما تعيشه بلادي من تطورات سياسية هامة. أرجو أن تعيروني أذانكم وقلوبكم في هذا الجزء الخاص بملاسات صدور قرارات مجلس الأمن رقم ١٠٤٤ (١٩٩٦)، و١٠٥٤ (١٩٩٦) و١٠٧٠ (١٩٩٦) ضد بلادي:

أولاً، لقد ثبت أن الذين شاركوا في الإعداد والتنفيذ للحادث، موضوع تلك القرارات، عددهم أحد عشر شخصاً كلهم مصريون.

والديمقراطية الشعبية، فضلا عن تقنين المواطنة باعتبارها أساس الحقوق والواجبات في البلاد تأمينا لسيادة العدالة والمساواة وحقوق الإنسان. وأكد الميثاق أن الشريعة والعرف هما مصدرا التشريع في البلاد، مع جواز سن الولايات تشريعات مكملة للقانون الاتحادي في المسائل ذات الخصوصية، كما اعترف بالتنوع الثقافي في السودان. وبموجب هذا الميثاق، تم التأكيد على ضمان حرية الدين والاعتقاد، وعدم جواز إكراه أي مواطن لاعتناق دين أو عقيدة. وأمن الميثاق على توزيع السلطات والموارد بعدالة لمصلحة المواطنين في البلاد. كما أشار إلى إنشاء مجلس تنسيق في الولايات الجنوبية للمساهمة في تنفيذ نصوصه وأحكامه، كما نص على إجراء استفتاء شامل لأبناء جنوب السودان في نهاية فترة انتقالية يجري التفاوض لتحديد ها. إن الجهود تبذل للوصول إلى تسوية مع الفصل الذي تبقى خارج دائرة السلام، ويجري التنسيق والتشاور في ذلك مع كل الأطراف خاصة دول الإقليم الممثلة في مجموعة الإيجاد. ونحن نسعى بجد وإخلاص، ويحدونا الأمل لاستكمال ما بدأناه، ونرحب بمعاونة الدول الصديقة في هذا الصدد.

ويسعدني أن أنقل لجمعكم الكريم، اتفاق الخرطوم الذي أبرم بين السودان وأوغندا لتطبيع العلاقات بينهما بوساطة إيرانية كريمة نسجل تقديرا لها وقد تم تعزيز هذا الاتفاق في الأسبوع الماضي بطهران بتوقيع الاتفاقية المشتملة على آلية تنفيذ ذلك الاتفاق بمشاركة كل من إيران وملاوي في التنفيذ.

ولا يسعني وأنا بصدد الحديث عن هموم السلام - هاجس السودان الأكبر والأكثر إلحاحا، إلا أن أحيي الجهود الفكرية الرائدة التي تبذلها منظمة اليونسكو من داخل منظومة الأمم المتحدة، من خلال السبل والوسائل المتاحة لها، وفي إطار تخصصها، لإرساء قواعد ثقافة للسلام تقوم على بناء حصون السلام الحقيقي في عقول البشر امتثالاً لميثاقها التأسيسي. ولقد تعاونت حكومة السودان مع منظمة اليونسكو في تطبيق أهداف هذا البرنامج، وذلك من خلال الحوار في مؤتمر برشلونة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وحلقة التدارس التي عقدت في مايو المنصرم في هولندا لمتابعة هذا الحوار. ونحن نأمل أن تستمر مثل هذه اللقاءات وأن تساهم في خلق المناخ الأفضل للسلام الشامل.

المتهم الأول في تصريحات صحفية بمسؤوليته عن الحادث كما أكد أنه لم يدخل السودان منذ عام ١٩٩٤.

ثاني عشر، مازال السودان يعلن استعداداه الكامل للتعامل مع جميع الأطراف في هذا الأمر، ويؤكد أن جميع الشواهد والبيانات تؤكد على عدم وجود أي من المتهمين الثلاثة على أراضييه.

إن الإصرار على توقيع عقوبات على السودان بشكل متجدد ومستمر - رغم وضوح الحقائق كاملة حول الموضوع - يجافي المنطق والعدل، ويستدعي المراجعة، ر فعلا للظلم عن بلادي، ودرءا للضرر الإنساني الكبير الذي يلحق بشعبها نتيجة المضي في مسلسل العقوبات المتجددة، دون ذنب أو جرم محدد. إننا نؤكد مجددا، ما أعلنه في خطابنا العام الماضي، من إدانتنا للإرهاب واستعدادنا لمكافحته ونشارك في ذلك الآن بفاعلية على المستوى الإقليمي خاصة في نطاق الجامعة العربية ولجانها. إننا نؤكد مجددا تطلعنا للمساهمة مع المجتمع الدولي لتأسيس علاقات دولية أكثر أمنا واستقرارا وعدالة.

شهد هذا العام إنجاز العديد من التطورات السياسية في السودان، حيث أجريت الانتخابات البرلمانية، أعقبها انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع المباشر، وجرى تنظيم هذه الانتخابات في ظل مناخ حر نزيه، وقفت شاهدة عليه وفود الدول الشقيقة والصديقة، ووفود المنظمات الدولية والإقليمية.

كما أثمرت الجهود التي ظلت تبذلها حكومة السودان خلال السنوات الأخيرة في إرساء دعائمات السلام والاستقرار، فكان التوقيع في نيسان/أبريل الماضي على الميثاق السياسي بين الحكومة وفصيلين هاميين من فصائل حركة التمرد. واستجابة لخطوات السلام فقد انضمت إلى المسيرة السلمية مجموعات من العناصر كان آخرها الحركة الشعبية لتحرير السودان ومجموعة جبال النوبة والحركة الشعبية من أجل السلام.

إن مضمون الميثاق السياسي في السودان يشكل أساسا صالحا لإرساء السلام. وقد كرس الميثاق الاعتراف بالتطور الدستوري وتطبيق النظام الاتحادي والممارسة السياسية المؤسسة على قيم المشاركة

وعلى الرغم من ملاحظتنا، فإنني أعلن أمام جمعكم الكريم التزامنا التام بالتعاون مع الأمم المتحدة، تنفيذاً لأهداف عملية شريان الحياة، وفقاً لأسس ومبادئ الحياد والشفافية واحترام سيادة الدولة.

تستشرف الإنسانية مطلع القرن الجديد وهي تأمل أن تكون الأمم المتحدة وسيلتها وجسرها المؤدي إلى عالم يشرف فيه الأمل، ويسوده السلام والعدل. فلتتحد إرادتنا ولتلتق أفكارنا من أجل بلوغ ذلك الهدف النبيل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لوزير خارجي ليتوانا، سعادة السيد بوفيلاس غيليس.

السيد غيليس (ليتوانا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): باسم حكومة ليتوانيا، اسمحوا لي أن أهني السيد غزالي بحرارة على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في هذه الدورة.

هذه الدورة تتوافق مع الذكرى السنوية الخامسة لعودة ليتوانيا إلى صفوف مجتمع الدول العالمي. قبل خمس سنوات انضمت ليتوانيا إلى الأمم المتحدة. وفي ذلك الوقت شهدت المنظمة ودولها الأعضاء وشعوب العالم إمكانية اغتنام الفرص التاريخية التي نشأت عن الوضع الدولي الجديد ببشائره بحلول السلام والاستقرار.

والسنوات الخمس الماضية لا تدع مجالاً للشك في أن بعض هذه الفرص قد استغلت بطريقة ايجابية. ولمسنا كيف يمكن بلوغ أعلى مستويات التعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي على حد سواء. وقد ترابطت مصائر مختلف الشعوب في العالم بشكل لم يسبق له مثيل بفعل ظاهرة عولمة الاقتصاد العالمي وشبكة المعلومات العالمية الكبرى.

ولكن الكثير من القضايا العابرة للحدود، مثل الجريمة والمخدرات والتلوث البيئي والإرهاب، أصبحت تشكل تحدياً رئيساً لنا، ليس فقط كدول قومية منفردة؛ بل أيضاً بوصفنا أسرة دولية واحدة. وهذه التحديات العالمية تترتب عليها آثار بعيدة المدى بالنسبة للمنظمة العالمية.

ظل السودان يستضيف أكثر من مليون لاجئ من دول الجوار، أجبرتهم الأوضاع الأمنية غير المستقرة في بلادهم للجوء إلى السودان، وفرنا لهم فيها الأمان والاستقرار والتعليم والصحة وكل الخدمات الضرورية لثلاثة عقود ونصف.

وفي إطار حل مشكلة اللاجئين بالعودة الطوعية، تعاون السودان مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبعض الدول المعنية، ووقعت اتفاقيات ثلاثية بعودة اللاجئين، ونأمل في توقيع اتفاقات مماثلة مع بقية الدول، تضمن العودة الكريمة لمواطني تلك الدول إلى بلادهم.

ومن هذا المنبر نناشد المجتمع الدولي اقتسام الأعباء مع حكومة السودان. ففي الوقت الذي يعاني منه السودان صعوبات اقتصادية معقدة، ضمرت وشحت الإمدادات المخصصة لبرامج اللاجئين، مما سبب ضغوطاً حادة على قطاع الخدمات العامة في السودان، إذ أن اللاجئين يقتسمون تلك الخدمات مع المواطن السوداني.

إن السودان، إنطلاقاً من تحمله لمسؤوليته تجاه مواطنيه، قد سعى لإيجاد وسيلة لإيصال العون الغذائي لمواطنيه المتضررين من الحرب أينما وجدوا، بما في ذلك المواطنون في المناطق التي تقع تحت سيطرة التمرد.

ومن هذا المفهوم، دعا السودان لفكرة إنشاء عملية شريان الحياة، وظل يحرص على تنفيذها بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة إلى يومنا هذا. وقد أشادت الجمعية العامة في عدد من قراراتها بالتعاون القائم بين حكومة السودان والأمم المتحدة في إطار هذه العملية. إن التجربة العملية قد أفرزت عدداً من الملاحظات الهامة والجادة التي سنقوم بعرضها على اجتماع المراجعة والتقييم الذي سيعقد خلال هذا الشهر. ونأمل أن نجد التجاوب الكافي. إننا ندعو ونطمح أن تشهد المرحلة القادمة عدالة أوسع في توزيع الإغاثة، إلى جانب المساهمة في التنمية وإعادة التأهيل لتعزيز مناخ السلام والاستقرار.

الوفاء بمهامها الحيوية. ونحن نؤيد الاقتراحات المقدمة من الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد. وستكون إعادة تحديد جدول الأنصبة المقررة والتنقيح السنوي لهذا الجدول، والتخلص التدريجي من الحدود الموضوعية، وتخفيض الحد الأدنى للأنصبة، وسرعة تنفيذ الاقتراحات عمليا، كلها أدوات تعين على تخطي الأزمة المالية، وبالتأكيد ستكون حافزا للدول الأعضاء لكي تنظم مدفوعاتهما.

ولا تزال ليتوانيا ملتزمة بواجباتها المالية تجاه المنظمة. كما نكرر الإعراب عن ايماننا الراسخ بضرورة أن يكون جدول الأنصبة المقررة معبرا عن القدرة على الدفع. وفي الوقت الذي نجد فيه بلدانا كثيرة، وليتوانيا من بينها تمر بعمليات تكيف واستعراض لميزانياتها، تكتسب الإدارة السليمة لموارد الأمم المتحدة أهمية إضافية.

ثانيا، نعتقد أنه لا بد من تحسين أداء هيئات اتخاذ القرار في الأمم المتحدة. ومجلس الأمن يتخذ قرارات ملزمة لجميع الدول الأعضاء ويؤثر على حياة الملايين من الناس. ومن الأساس إذن أن نجعل المجلس أكثر تمثيلا للعالم بشكله اليوم. وعلى وجه أكثر تحديدا أقول إن ليتوانيا دعت إلى زيادة القدرة التمثيلية في فئتي العضوية في مجلس الأمن. فحكومة ليتوانيا تدرك أن البلدان النامية محقة في أن تطلب تحسين تمثيلها في المجلس. ونذكر أيضا أن بعض البلدان، مثل ألمانيا واليابان، يمكنها أن تسهم إسهاما خاصا، وإنها مستعدة لتحمل مسؤوليات سياسية وعسكرية ومالية خاصة بوصفها أعضاء دائمين جدد. ونرى أنه يجب إيلاء الاعتبار الواجب لتطلعات بلدان أوروبا الشرقية التي زاد عددها ثلاثة أمثال في السنوات الأخيرة، في الحصول على مقعد غير دائم. ونأمل في الوصول إلى اتفاق بشأن إصلاح مجلس الأمن. وليتوانيا تؤيد الاقتراحات المطروحة لهذا الغرض، وتشجع الدول على المضي بخطوات أقوى في سبيل إجراء مفاوضات بشأن تنفيذ الإصلاح.

وفيما يتعلق بالإصلاح الشامل لمنظومة الأمم المتحدة، أقول إن أي إصلاح من هذه النوع سيضلل على الأرجح لو لم تكن هناك رؤية واضحة لأهدافه، وللإستراتيجيات الموضوعية لتحقيق هذه الأهداف.

كانت الأمم المتحدة، أصلا، مكلفة بمهمة ضمان الوثام في العالم. أفلا يكون من الحيوي أيضا أن نحافظ على هذه السياسة العالمية ونشجعها، كما توخاها مؤسسو الأمم المتحدة؟ وردى طبعاً بالاجاب.

ولهذا السبب، نحتاج إلى منظمة تكون أكثر استجابة لمطالب الدول الأعضاء، وإلى دول أعضاء تتصرف بإحساس بالمسؤولية بأن تحدد أهدافا واقعية، وتوفر الموارد اللازمة لتنفيذها.

وخلال تلك السنوات الخمس الماضية تقدمت ليتوانيا سياسيا واقتصاديا. فعلاقتنا بالدول المجاورة ودية وتعود بالنفع المتبادل مما يضمن بيئة آمنة ومستقرة في منطقتنا. ونحن الآن بصدد عملية الاندماج في الهياكل الأوروبية وعبر الأطلسية. وقطعنا شوطا متقدما في مفاوضات تتعلق بانضمامنا إلى منظمة التجارة العالمية. كما أن روابطنا مع جيراننا الأطراف في اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى تزداد قوة. وأهم أشكال التعاون يجري دفعه الآن مع بلدان الشمال الأوروبي والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وكانت أبعاد التعاون هذه مثمرة أيضا عند تطبيقها على هياكل أخرى. وأفضل مثال على ذلك، التعاون مع الاتحاد الأوروبي بشأن قضايا الأمم المتحدة الجوهرية مثل الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان وحفظ السلام والإصلاحات الهيكلية والمالية، ومع منظمة حلف شمال الأطلسي في إطار مهمة القوة المكلفة بالتنفيذ. ونحن نسعى جاهدين إلى تعميق هذا التعاون وتوسيع نطاقه.

إن التحديات العالمية التي نواجهها تقتضي التزام الدول الأعضاء بالأهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وتستدعي إجراء إصلاحات هيكلية ومؤسسية في المنظمة. وقد بدأنا عملية الإصلاح التي ترمي إلى تبسيط إجراءات الأمم المتحدة وجعل هيكلها المؤسسي أكثر فعالية ومرونة في التعامل مع المهام التي لا يمكن التنبؤ بها سلفا في بعض الأحيان. وعلينا ألا ننسى أن منظمنا لا يمكن أن تكون فعالة في المستقبل إلا بقدر ما يريده لها أعضاؤها.

فأولا، غني عن القول إننا يجب أن نضع للأمم المتحدة أساسا ماليا راسخا، وأن نعزز قدرتها على

بما في ذلك قدرة المنظومة على الرد السريع. وبينما الطلب في هذا المجال بالذات لا يزال يبدو أكثر مما تعد الأمم المتحدة مهياً له، فإن اقتسام عبء حفظ السلام مع منظمات إقليمية لا بد أن يمنع من نشوب أزمات حادة. وتعد صيانة السلم والأمن ينبغي أن لا يكون من نصيب الأمم المتحدة وحدها. فني أوروبا، لدينا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تعمل وفقاً لمبادئ متفق عليها وهي منخرطة في أنشطة لمساعدة الأطراف على حل المنازعات دون اللجوء إلى القتال.

وليتوانيا تعتقد أن أية استراتيجية لمنع وقوع الصراعات المسلحة تنطوي أيضاً على السعي إلى تحقيق أهداف ملموسة في ميدان نزع السلاح، وبخاصة في مجال عدم الانتشار النووي وتحديد الأسلحة التقليدية.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المعدة للتوقيع الآن يمكن اعتبارها أحد القرارات التاريخية التي اتخذت في هذا العقد. واليوم، وقعت الاتفاقية، نيابة عن جمهورية ليتوانيا. وأعتقد أن هذا الإنجاز الملموس للبشرية ينبغي أن يدفع الجهود الدولية لاتخاذ المزيد من التدابير الفعالة نحو نزع السلاح النووي.

وهناك تحد كبير يواجهنا بشكل مباشر هو صيانة الجهود المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار. ولا بد لنا من إيجاد حل لتجميد إنتاج وتطوير أسلحة الدمار الشامل. واعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب ينبغي أن يكون مرشداً في عملية نزع السلاح التي ستصاحبها اتفاقية حظر استحداث، وإنتاج، وتخزين، واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ويجب علينا أن نواجه التحديات النووية الجديدة، مثل التسرب النووي، وتهريب المواد الانشطارية، والعيوب التي تظهر في منظومات مراقبة الحياة النووية والتهديد المحتمل للإرهاب النووي.

وعلاوة على ذلك، فإن الاستخدام الواسع الانتشار بشكل خطير للأسلحة التقليدية يقوض جميع المحاولات الرامية إلى حل الصراعات بالطرق السلمية. وأحياناً، كما هو الحال بالنسبة للألغام البرية، تظل الآثار المميتة

وخطة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١، تتضمن عملية إعادة تقييم صريحة وواضحة للبعثات والولايات. ونرى أنها تمثل أساساً سليماً للنقاش حول النهوض بالأمم المتحدة وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات الجديدة التي بدأت تلوح في الأفق.

إن ليتوانيا إذ تسعى إلى الاسهام بنصيبها في التعاون الدولي لصيانة الأمن والاستقرار، لعازمة على مواصلة تحسين مهارات افراد حفظ السلام التابعين لها، والمراقبين من أفراد الشرطة المدنية والمراقبين العسكريين، وستقدمهم إلى الأمم المتحدة ليعملوا في خدمة عمليات حفظ السلام. وليتوانيا، بالتعاون مع استونيا ولاتفيا، وأيضاً مع بولندا، تعمل على استحداث وحدات مشتركة لحفظ السلام، وهذه ممارسة تشهد بذاتها على التفاهم والتعاون الكاملين بين البلدان.

لقد زادت نفقات ونطاق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بشكل كبير منذ عام ١٩٩٠. وإحدى أفضل الطرق لخفض هذه الزيادة، وعلى وجه أخص لمنع المعاناة الإنسانية، هي تنفيذ العديد من المقترحات التي طرحها الأمين العام في خطته للسلام، وبخاصة فيما يتعلق بحل المنازعات قبل نشوب أعمال العنف.

إن تدخل الأمم المتحدة كثيراً ما يكون بطيئاً جداً ومتأخراً جداً في ظل ظروف بالغة الصعوبة. والأمين العام - الذي تنقصه الموارد - يتوقع منه أحياناً أن يصون السلام بينما لا تتوفر إرادة لصيانة السلام. ونحن نرى ضرورة أن ينصب التأكيد على تعزيز القدرة الوقائية لمنظومة الأمم المتحدة. وربما نحتاج إلى اعتماد نهج متعدد الأبعاد لمفهوم الأمن، وتعبئة منظومة الأمم المتحدة لمنع المنازعات القائمة من التصاعد والتحول إلى صراعات، ومعالجة المشكلة من جذورها.

وليتوانيا ترحب بالتدابير الرامية إلى تعزيز الهياكل الإدارية للأمم المتحدة المسؤولة عن عمليات حفظ السلام. والخبرة المكتسبة من السنوات القليلة الماضية تدفعنا إلى الاعتقاد بأننا نحتاج إلى استكشاف نهج غير تقليدية لمنع نشوب الصراعات وحلها،

ونحن نحبز تعزيز الآليات الرامية لرصد وحماية حقوق الإنسان، وبخاصة في حالات الصراعات. وعندما يقع انتهاك صارخ لهذه الحقوق بالرغم من جميع الجهود التي تعمل على عكس ذلك، نحبز التحول إلى الطريق القضائي. ولهذا السبب، نؤيد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة المسؤولين عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان أينما وقعت.

والجريمة عبر الوطنية هي من بين التحديات الكبرى التي تحبط جهود المجتمع الدولي لضمان التنمية المستدامة والديمقراطية. وهذه كثيرا ما تتخذ شكل الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، والاتجار غير المشروع بالبشر، ودعارة الأطفال والجرائم الأخرى. وما من بلد يمكنه وحده مواجهة التشكيلات الإجرامية الجيدة التنظيم والتمويل. ونحن نعتبر أن اتخاذ تدابير كافية لمكافحة غسل الأموال يمكن أن يكون من بين أفضل الوسائل لاقتلاع الجذور الاقتصادية لعالم الجريمة.

إن الباب مفتوح أمام التعاون الدولي الأكبر بأوسع مما كان عليه في أي وقت مضى منذ عام ١٩٤٥. ولا بد لنا أن ننتهز الفرصة إذا ما كان للتعاون الدولي أن يتخذ خطوة حاسمة إلى الأمام. ويمكن للأمم المتحدة بعد إصلاحها وتنظيمها وتركيزها على المهام الموكولة إليها بمقتضى الميثاق، أن تحرز تقدما كبيرا نحو الوفاء بما تعقد عليها اليوم من آمال كبرى.

الرئيس بالنياابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية طاجيكستان سعادة السيد تالباك نازاروف.

السيد نازاروف (طاجيكستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي أولا أن أهني السيد غزالي اسماعيل على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. إننا نرى في ذلك اعترافا من مجتمع الدول بالدور المتزايد الذي تلعبه ماليزيا على المسرح الاقتصادي والسياسي في العالم.

إن انضمام جمهورية طاجيكستان إلى عضوية الأمم المتحدة كعضو كامل العضوية منذ خمس سنوات كان صفحة جديدة في تاريخ علاقات بلادي

باقية لسنوات عديدة، تسبب معاناة بشرية ويترتب عليها تكاليف هائلة. والتأييد المتزايد لحظر إنتاج الألغام البرية المضادة للأفراد والاتجار بها هو أحد طرق معالجة هذه المشكلة.

إن السلم والتنمية يرتبطان فيما بينهما ارتباطا وثيقا، والتنمية عملية متعددة الوجوه. وإنعاش الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمجالات الأخرى ذات الصلة، والتفاعل بين الأمم المتحدة والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، ينبغي أن توجه إلى تحسين هيكلية المنظمة لخدمة احتياجات الشعوب الإنمائية. ويجب أن تستند التنمية المستدامة إلى ديمقراطية قوامها المشاركة وإلى احترام حقوق الانسان.

إن عملية اضعاء الطابع الديمقراطي يجب أن تندعم داخل كل من الدول وينبغي أن يمتد نطاقها إلى المجتمع الدولي. وهذه العملية لا يمكن أن تنفصل عن حماية حقوق الانسان. ونحن سنواصل دعم برامج الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز الوعي الديمقراطي ودعم الديمقراطيات التي أعيد أنشاؤها حديثا.

إن جهود المساعدة الإنسانية تواجه تحدي المائل في الاستجابة للآزمات الإنسانية التي زادت سواء من حيث العدد أو درجة التعقيد. وبرامج الأمم المتحدة يمكن أن تكمل مبادرات أخرى قائمة فعلا وينبغي أن يتوسع نطاقها في مجالات يكون العمل الجماعي فيها مطلوبا، مثل التعمير الشامل والإنعاش في المناطق التي خربتها الحروب.

ومع أن مزايا مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في تسهيل الحلول لمشاكل الهجرة الحادة واضحة، هناك بعض الاتجاهات المثيرة للقلق. والمجتمع الدولي بحاجة إلى نهج حديثة في سياسة الحل والسياسة الوقائية. والمؤتمر المعني باللاجئين والمهاجرين في رابطة الدول المستقلة والبلدان المجاورة الذي عقد في جنيف في أيار/مايو ١٩٩٦ كان خطوة نحو العمل على مستوى إقليمي. ونأمل أن تلتزم البلدان ببرنامج العمل، وبشكل خاص الأحكام المتعلقة بالهجرة غير القانونية.

هذه المهام الصعبة في حد ذاتها تصبح أكثر تعقيدا بسبب العجز المزمن في مواردنا المالية. بيد أنه بفضل الدول المانحة والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، لا تزال طاجيكستان تحصل على الدعم الإنساني. ومع ذلك فإن الحجم الإجمالي للمساعدات التي حصلنا عليها غير كاف لأن الحالة الاقتصادية داخل بلادنا لا تزال معقدة للغاية.

ونلاحظ بارتياح أنه في ظل هذه الظروف تتفهم المؤسسات المالية الدولية الرسمية، احتياجاتنا المتزايدة. ونتيجة لذلك فإن حكومة طاجيكستان، بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تبذل جهودا مدروسة تستهدف تكثيف الإصلاحات وخلق اقتصاد سوق في البلاد وإدماج الاقتصاد الوطني في التجارة العالمية وفي النظام الاقتصادي العالمي.

ويجري إرساء أساس صلب للتنمية المستدامة في بلادنا على نحو تدريجي وخطوة خطوة. ولهذا السبب، يهتم حكومة طاجيكستان بصفة خاصة، أن تتخذ الجمعية العامة في هذه الدورة قرارات تتعلق بمساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مع الأخذ بعين الاعتبار الأحكام ذات الصلة في "خطة للتنمية". كما نأمل أن تطبق بالكامل قرارات الدورة الاستثنائية الأخيرة للجنة التنمية الاجتماعية.

تعرف الجمعية أن اللجنة أكدت مرة أخرى على أن تقوم المنظمات المالية في الأمم المتحدة بتعبئة الموارد اللازمة لدعم الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية لتنفيذ إعلان كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وهذا الإعلان العالمي الهام يكتسب أهمية خاصة عشية عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦).

إن تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الطاجيكي لا يعد فقط مفتاحا للوفاء بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الملحة لشعبنا، ولكنه دون شك يعزز عملية الوفاق الوطني والتضامن الاجتماعي وإنشاء مؤسسات ديمقراطية قوية وسليمة في البلاد بأكملها.

بالمنظمة. وبطبيعة الحال تعتبر خمس سنوات، فترة قصيرة من عمر التاريخ، بيد أنها فترة حاسمة بالنسبة لبلادي. وبالنسبة للشعب الطاجيكي فقد كان تاريخه من الألف سنة الماضية حافلا بالأحداث المؤسفة التي عانى فيها محنا صعبة. وقد شهرت هذه السنوات انطلاقا نحو السيادة كما شهدت أكثر الفترات المأساوية في تاريخنا، وهي الحرب الأهلية، والواقع أن الأمر كان يتعلق باستمرار وجود أحد الأعضاء الجدد على خريطة العالم.

لقد أجاب شعب طاجيكستان نفسه على هذا السؤال، بيد أن التكلفة التاريخية لبقاء دولة صغيرة تعرضت لعدوان ضخم من جانب قوى متطرفة متحدة، بما في ذلك هجمات تشن عبر الحدود الجنوبية لرابطة الدول المستقلة، كانت تكلفة فادحة للغاية.

والواضح أن النزاع الذي فرض على الشعب الطاجيكي، والذي يعتبر مأساة إنسانية كبيرة، كان يرمي إلى تقويض الأسس الجديدة التي قامت عليها الدولة والتدخل في النمو الاقتصادي للبلاد وفي إصلاحات السوق ومن ثم في التنمية المستقلة التي بدأنا باتباع طريق ديمقراطي عام. إن حجم الصراع ومدى تدخل القوات من أراضي دولة مجاورة، شكل تهديدا للسلم والأمن في القارة الآسيوية كلها. ولحسن الطالع، فإن طاجيكستان لم تترك وحدها في كفاحها الصعب من أجل البقاء السياسي، ولكنها حصلت ولا تزال تحصل على الدعم من دول رابطة الدول المستقلة وبصفة خاصة من روسيا ومن بلدان آسيا الوسطى، بالإضافة إلى الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

وحكومة جمهورية طاجيكستان تركز جهودها اليوم على المهام التي يؤدي إنجازها بنجاح إلى إعادة بناء هيكلنا الاقتصادي والاجتماعية في الجزء الجنوبي من الجمهورية الذي دمرته الحرب الأهلية، وإلى إعادة دمج القطاعات الإقليمية الممزقة في الاقتصاد الوطني على أساس جديد، وإلى تحويل الاقتصاد الوطني المركزي المشوه الذي ورثناه إلى اقتصاد السوق الحديث.

الاتفاقات التي أمكن التوصل إليها في المحادثات بين الطاجيكين. كما يعمل على إلحاق الألم والمعاناة بالسكان المدنيين ويسبب دمارا لا يمكن إصلاحه في الحياة البرية الفريدة في منطقة بامير، وذلك بانتهاكه الصارخ والمستمر للقطاع الطاجيكي الأفغاني من الحدود الجنوبية لرابطة الدولة المستقلة.

وتعتقد قيادة طاجيكستان أن الطريق إلى تحقيق السلم في البلاد يكمن في استمرار الحوار وحل الخلافات القائمة من خلال الشرعية الدستورية وبالوسائل السياسية فقط. وتقدر جمهورية طاجيكستان تقديرا صادقا الوساطة الإنسانية النشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة، لإيجاد الطرق التي تؤدي إلى حل النزاع سلميا. وتقدر حكومتي أيضا تقديرا عظيما للإسهام الشخصي للأمين العام السيد بطرس بطرس غالي وممثله الخاص السيد غيرد ميريم وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، بغية تسوية هذا النزاع.

ونقدر تقديرا كبيرا للإسهام الهام في عملية السلام من جانب المنظمات الدولية الأخرى، وكذلك من جانب الدول التي تحضر المحادثات بصفة مراقب.

وأود أن أنوه على الأخص بالدور البناء الذي يقوم به الاتحاد الروسي. فقد قدم لنا مساعدة هامة وضخمة لحماية حدود طاجيكستان وضمان الأمن بشكل عام. ونحن ننظر إلى هذه المساعدة بوصفها تدبيرا استراتيجيا يستهدف الحيلولة دون انتهاك الحدود الجنوبية من الجانب الطاجيكي لرابطة الدول المستقلة. ويضطلع بتنفيذ هذه المهمة فريق من قوات دوريات الحدود الروسية في طاجيكستان التي تتشكل في معظمها من شباب طاجيكي، وقوات حفظ السلام الجماعية بمشاركة أوزبكستان وكازاخستان وقيرغيزستان.

ومن المناسب أن نذكر أن قيادة طاجيكستان وقيادات الدول التي تشكل وحداتها جزءا من قوات حفظ السلام الجماعية لرابطة الدول المستقلة قد طالبت مرارا بأن تمنح هذه القوات مركز عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ولا أعتقد أن هذا مطلب قد أصبح أقل إلحاحا الآن عن ذي قبل.

وبصفتنا دولة نشأت بعد العهد الاشتراكي وما زالت في بدايات مرحلة التجديد إلى الديمقراطية فإن جمهورية طاجيكستان تقدر تقديرا كبيرا الخبرة الدولية التي اكتسبتها داخل الأمم المتحدة والتي تتمثل في مساعدة الحكومات على تعزيز وتقوية الديمقراطيات الجديدة. وبناء على هذه الخبرة الدولية الغنية تتخذ حكومتي بعزم خطوات دستورية هامة لإنشاء مجتمع مفتوح. وحكومة بلادي التي تلتزم التزاما قويا ومستمرًا بطريق التنمية الديمقراطية الذي ينتهجه رئيس جمهورية طاجيكستان السيد أمومالي رحمنوف، تعمل على تعزيز إشراك قطاعات واسعة من السكان في عمليات الإصلاح الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. وذلك باستخدام آليات مثل الاستفتاءات والانتخابات الوطنية للهيئات النيابية، وإحياء النظام القضائي وتشجيع الانفتاح بكل طريقة ممكنة.

واتخذت بلادي خطوة عملية أخرى لزيادة الطابع الديمقراطي في المجتمع باعتماد معاهدة للوفاق الوطني في طاجيكستان وذلك بناء على مبادرة تقدم بها الرئيس والمنظمات الاجتماعية في البلاد. ووقع هذه الاتفاقية قيادة الغالبية العظمى من الأحزاب السياسية والحركات الشعبية والروابط الوطنية والجمعيات الدينية. ونحن نعتبر هذه المعاهدة وثيقة أساسية عالمية للمصالحة الوطنية، تحدد وجهات النظر المختلفة لتشكيل دولة تعمل على توفير المشاركة الكاملة المتساوية لجميع القوى السياسية والدينية في الحياة الوطنية العامة.

لقد اختار شعب طاجيكستان عن عمد طريق الإصلاح الديمقراطي ولن يتخلى عن هذا المسار طواعية. بيد أن هذا المسار مليء بالعقبات التي تسعى حكومتي إلى التغلب عليها بغية تحقيق هدف رئيسي هو قيام مجتمع مدني.

ومن بين المشاكل الرئيسية التي تعرقل بناء مجتمع جديد، تلك الحرب الصغيرة غير المعلنة في الجنوب الشرقي لطاجيكستان وعلى الحدود الطاجيكية الأفغانية، التي فرضت على الشعب الطاجيكي من جانب حركة الإحياء الإسلامية المعارضة في طاجيكستان. ويعمل الجناح المسلح المتصلب للمعارضة على زيادة حدة التوترات في البلاد عن طريق نسف

تهدف إلى تعزيز فرص التوصل إلى تسوية سلمية للصراع الإفغاني.

وجمهورية طاجيكستان مستعدة من جانبها الاشتراك مع أعضاء آخرين من المجتمع الدولي والإسهام في هذه العملية البناءة التي قد يكون لها تأثير إيجابي، وتساعد على استقرار الوضع على طول الحدود الطاجيكية الأفغانية.

ولا يسعني في هذا المحفل الرفيع المستوى إلا أن أعرب عن امتناني لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، لإسهامه البناء والمثمر في حل مشكلة إنسانية هي مشكلة لاجئين الذين يجدون أنفسهم في أفغانستان نتيجة للحرب الأهلية. وقد تكلل العمل الذي قام به المكتب في طاجيكستان على مدى ثلاثة أعوام بالنجاح. وخلال هذه الفترة القصيرة نسبياً وبمساعدة المكتب في التوصل إلى تسوية شاملة لهذه المشكلة، عاد معظم اللاجئين الطاجيك إلى وطنهم. وبمساعدة من المكتب تمكنت حكومة طاجيكستان من تجديد ١٨٠٠٠ منزل للاجئين العائدين. ويجري تنفيذ برامج بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتشجيع إنشاء مشروعات صغيرة للنهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تساعد العائدين للوطن بالتدريج على التكيف.

كما قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية إسهامات كبيرة وقيمة للرعاية الصحية والوقاية من الأمراض بالنسبة للنساء والأطفال في طاجيكستان.

ولا يسعنا في الوقت ذاته إلا أن نشعر بقلق لوجود آلاف من اللاجئين الطاجيكيين في أفغانستان حتى الآن. ويحسب دون عودتهم إلى وطنهم المعارضة المسلحة، التي تربط عودتهم بحل مسائل سياسية لا ترتبط ارتباطاً مباشراً مع هذا الإجراء الإنساني المحض. ونأمل في التوصل إلى تسوية سريعة ونهائية لهذه المشكلة الكبرى بمساعدة المجتمع الدولي وبدعم من الدول المعنية.

وأود أن أعرب في هذا الصدد عن تأييدنا للقرارات التي اتخذها المؤتمر المعني باللاجئين

إننا على وعي بأن الشرط المسبق الوحيد لإجراء حوار مفيد يتمثل في الاستعداد المعنوي للطرفين المتعارضين للتوصل إلى حل توافقي ممكن. وقد أظهرت حكومة طاجيكستان مـراراً حسن نيتها بمحاولتها لقاء الطرف الآخر في منتصف الطريق، وبث حياة جديدة في عملية المفاوضات وقتما تقتضي الضرورة ذلك. ولن نكل من السير على هذا الطريق الوحيد للسلام. وفي الوقت ذاته، فإننا نرى أن المطالب التي طرحتها المعارضة من أجل اقتسام السلطة بالتساوي، وعلى الأخص تفكيك الهيئات الحكومية القائمة كشرط لإجراء المصالحة الوطنية هي مطالب غير واقعية وتستهدف عن عمد الوصول إلى طريق مسدود.

وحكومة طاجيكستان قد عقدت عزمها على أن تنهي منطقياً ما بدأته وأن تتوصل إلى صيغة مقبولة على نحو متبادل لإحلال السلام في البلاد. فإذا ما اتخذت المعارضة بالمثل موقفاً بناءً، والتزمت بدقة باتفاق طهران لوقف إطلاق النار، فثمة أمل حينئذ في أن تفضي اتفاقات عشق أباد إلى تحقيق نتائج سياسية واقعية وإلى إحلال السلام الذي طال انتظاره في الأرض الطاجيكية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك الاتفاق الذي تحقق في ١٦ أيلول/سبتمبر من هذا العام بين بعثة الحكومة وبين قادة المعارضة في الميدان والذي أدى إلى إحلال السلام على هذه الأرض التي طالت معاناتها حتى وإن كان سلاماً هشاً.

وكان يمكن أن تؤدي الجهود التي تبذلها حكومتي لإحلال السلام ثماراً أكثر لولا استمرار التوتر في أفغانستان المجاورة، حيث بلغت الحالة هناك مأساة إنسانية ذات أبعاد عالمية حقاً. وإننا نرحب بمساعي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتوصل إلى سبل جديدة لتسوية الصراع في أفغانستان، فهي ليست مجرد بلد مجاور لنا من الناحية الجغرافية فحسب وإنما تربطها أيضاً بطاجيكستان أواصر روحية وتاريخية تليدة. ونحن إذ نعرب عن قلقنا الشديد إزاء آخر التطورات التي جرت في أفغانستان المجاورة، فإننا نؤيد الخطوات التي اتخذها مجلس الأمن واتخذتها الجمعية العامة والتي

ويمكن الشعور بالآثار المترتبة على هذه الأعمال الإجرامية لا في طاجيكستان ورابطة الدول المستقلة وحدهما وإنما أيضا خارج حدود الرابطة. ويشكل كل ذلك تهديدا حقيقيا للسلام والاستقرار في أنحاء منطقة وسط وجنوبي آسيا، بما فيها أفغانستان.

وتعرب حكومة طاجيكستان عن قلقها الشديد إزاء انتشار الأنشطة الإرهابية في العالم. ونحن بحاجة لجهة متحدة لوقف موجة الإرهاب المدمرة ولتكثيف النضال المشترك على نحو جذري للحيلولة دون ظهور الإرهاب في أي شكل من الأشكال. وهناك ضرورة خاصة لأن نقيم حاجزا يعول عليه في مواجهة المحاولات الإرهابية الرامية للحصول على أسلحة الدمار الشامل.

وبينما تدين حكومة طاجيكستان إدانة مطلقة جميع أشكال الإرهاب، فإنها تشعر أنه قد آن الأوان لتحويل التعاون في مكافحة الإرهاب الذي يجري تحت رعاية الأمم المتحدة إلى إجراءات عملية. وعلينا في هذا الصدد الاستفادة من موارد المنظمات الإقليمية استفادة تامة.

لقد أثبتت الأمم المتحدة صلاحيتها خلال نصف القرن الذي انقضى على وجودها، ولكنها وصلت في الوقت نفسه إلى عتبة يتعين عندها إجراء بعض التغييرات التي لا غنى عنها في هيكلها وأنشطتها. ونرى أنه في ظل الظروف الدولية الراهنة التي تتسم بطابع انتقالي وغير مستقر، ينبغي أن ينمو دور الأمم المتحدة بشكل مطرد.

وفي رأينا أنه من المهم أن نتناول مسألة الإصلاح بطريقة عملية، ونركز على المسائل التي آن وقت حسمها، ونبقي على توازن معقول بين الابتكار والآليات التي أثبتت فعاليتها. والشيء الأهم هو أن نركز التنسيق في إطار الأمم المتحدة؛ وأن نركز الجهود على الأولويات التي من قبيل صنع السلام، وإدارة الأزمات الإنسانية، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، ودعم الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ورصد استخدام الموارد المحدودة المتاحة رصدا دقيقا.

والعائدتين والمشردين وحركات الهجرة المرتبطة بها في رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة الذي عقد في جنيف في أيار/مايو الماضي من هذا العام. ومن المهم للغاية أن تدعم القرارات التي تتخذ في دورة الجمعية العامة هذه برنامج العمل الذي اعتمدته مؤتمر جنيف.

كما نشعر بالقلق أيضا لأن قواعد التدريب العسكري لمقاتلي المعارضة الطاجيكية المسلحة ما زالت تعمل دون أي عائق في أراضي دولة أفغانستان الإسلامية وهي بلد ابتلى هو نفسه بحرب أهلية منذ ما يقرب من عقدين.

وهناك يجري التخطيط بعناية للهجمات الاستفزازية عبر الحدود وتحديد الضحايا الجدد للإرهاب والعنف ومن بينهم سكان مدنيون. وليس المقاتلون المسلحون هم وحدهم الذين يعبرون الحدود الطاجيكية الأفغانية. ففي المنطقة التي تتجاوز بايندج، تتصاعد باستمرار أعداد الذين يقومون بتصنيع المخدرات من الخارجين عن نطاق السيطرة وكذلك المتجرين بالمخدرات على نحو غير مشروع كما تتزايد مبيعات المخدرات للبلدان الأخرى بل وللقرارات الأخرى.

وهناك عناصر إجرامية وجماعات من بعض مناطق أفغانستان تقوم بتوزيع الأسلحة على نحو غير مشروع، وبذلك تقوض أمن دولة طاجيكستان. ولا يخفى أن الإرهابيين من جميع الفئات يغذون دائما تجارة المخدرات ومبيعات الأسلحة غير المشروعة. ونحن كغيرنا من الدول نشعر بالقلق بصفة خاصة بسبب العلاقات الوثيقة بين المنظمات الإرهابية وبين تجارة المخدرات غير المشروعة.

وإدمان المخدرات من أهم الآفات الاجتماعية المخيفة التي يعاني منها كوكبنا. ونحن في طاجيكستان التي أصبحت واحدة من "البؤر المتفجرة" في العالم من حيث توزيع المخدرات التي تجلب من خارج البلد، ندرك جيدا الخطر الذي يشكله إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع فيها على حياة الناس، وصحتهم وكراماتهم وعلى الرفاهية الاجتماعية وكذلك الاستقرار السياسي للدولة.

العالمي لقناة بنما"، بعد ظهر يوم الخميس، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بدلا من صباح يوم الأربعاء،

وترى حكومة طاجيكستان أن العنصر الأساسي في الإصلاح الشامل للأمم المتحدة يتمثل في زيادة تعزيز دور مجلس الأمن باعتباره أهم أداة لصون وتعزيز السلم والأمن الدوليين. ونرى أيضا أن عملية توسيع المجلس وتجديده ينبغي أن تنفذ بما يتمشى مع المعايير التي نص عليها الميثاق بشأن عضوية المجلس ومع المركز الحالي لأعضائه الدائمين.

ونعتقد أن مجلس الأمن سيكون أكثر تمثيلا ليس فقط بإضافة بعض المرشحين من بين الدول الصناعية مثل ألمانيا واليابان، بل أيضا بإضافة ممثلين عن بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ونرى في هذا الصدد أن المقترح الذي قدمه وفد إيطاليا يثير اهتماما كبيرا.

وعندما غادر قادة دول العالم مقر الأمم المتحدة في نيويورك في خريف عام ١٩٩٥، أكدوا مرة أخرى تصميم حكوماتهم على النضال من أجل تحقيق مثلنا العليا المشتركة للسلام والتنمية والعدالة والمساواة في السيادة واحترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية. وفي ذلك الوقت، اعتمدنا إعلانا تاريخيا بوصفه التزاما تجاه أجيال الحاضر والمستقبل على ظهر كوكبنا بأن نبذل جهودنا المشتركة لكي نحول دون تجدد الحروب الباردة والساخنة والصراعات الكبيرة والصغيرة في عالمنا بأسره.

وهذا هو السبب الذي يجعل لدينا جميعا قدر كبير من العمل المبدع الذي ينتظرنا لصالح البشرية كلها ومن أجل فائدة مستقبل كوكبنا الأرضي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أدلى ببيان يتعلق بتغيير في برنامج عمل الجمعية العامة على النحو الوارد في الوثيقة A/INF/51/3.

سيجري تناول البند ٢٢ من جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية"، والبند ٢٥ من جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية"، والبند ٢٨ من جدول الأعمال المعنون "المؤتمر

٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، على نحو ما كان مقررا قبل ذلك.

وأود أيضا أن أذكر الأعضاء بأن مكتب الجمعية العامة سيجتمع غدا، الثلاثاء ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ الساعة ٩/١٥ صباحا في غرفة الاجتماعات ٣ للنظر في الطلب المقدم لإدراج بند إضافي بعنوان "مركز المراقب للسلطة الدولية لقاع البحار" الذي تم تعميمه في الوثيقة A/51/231.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥